



جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مشكلة البطالة في الجزائر

"دراسة في الواقع وطرق المعالجة 2019-2021".

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: إدارة محلية.

إشراف الأستاذ:
أ. د. محمد بلعسل

إعداد الطالبة:
الشيخ حليلة

لجنة المناقشة		
الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د. طيايبة ساعد
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د. محمد بلعسل
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د. زايدي عبد العزيز

السنة الجامعية: 2021 / 2022



ملحق بالقرار رقم 10821... المؤرخ في 27 صفر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف الطويلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرقي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا المضي أسفله.
السيد(ة): الشيخ حسيمة الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة
الجامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 117028546 والصادرة بتاريخ 2020/01/05 لناداود
المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: صكلة البطالة في الجزائر
ع دراسة في الواقع وطرق المعالجة 2021 / 2019

أصح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2022.1.06.2022

توقيع المعني (ة)
الشيخ حسيمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ
مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ
مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى التي تحمل أحق كلمة نطق بها اللسان و
يهتز لرضاها عرش الرحمن ووضعت تحت قدميها الجنان، لك وحدك
"أمي" أمد الله في عمرك فحاجتنا إليك في كل آن.

إلى "أبي" الحبيب أمد الله في عمرك ووفقنا لبلوغ رضاك.

إلى "زوجي" العزيز إلى سندي في هذه الحياة والذي له الفضل
الكبير من البداية من خلال تشجيعه لي على إتمام الدراسة إلى هذه اللحظة أو
بالأحرى إلى غاية كتابة هذه الكلمات فشكرا وألف شكر.

إلى اغلي ما أملك أولادي وقرة عيني إلى بهجت حياتي "محمد، أنفال"

أسأل الله أن يجعلهم ذخرا للإسلام والمسلمين.

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا "إخوتي وأخواتي"

حفظكم الله ورعاكم و وفقكم لكل خير.

إلى رفيقتي وصديقتي وأختي التي لم تلدها أمي "أسياء" أعطاك الله كل خير ويسر

لكي كل عسر وحفظك الله من كل شر أنتي وعائلتك.

والى أغلا رفيقات "دليلة هدى هجيرة" وفقن الله وشكرا على كل

ما قدمتموه لي ولو بالكلمة الطيبة.

إلى كل من يحبني وأحبهم في الله.





شكر وتقدير

قال الله تعالى: ﴿لِنَشْكُرَنَّكُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾.

فالحمد والشكر لله عز وجل أولاً وقبل كل شيء على نعمته و توفيقه لنا في انجاز هذا العمل.

فبأطيب العرفان وفائق التقدير و الاحترام أولاً أتقدم بشكري وتقديري و عرفاني إلى:

أستاذي المشرف الدكتور **"بلعل محمد"** الذي ساعدني

ويسر لي ما تعسر علي والذي لم يبخل عليا

بتوجيهاته القيمة من أجل إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى أستاذي وزوجي **حميدي خالد**

الذي ساهم معي في إتمام هذا العمل.

والى الأستاذ **ساعد طيايبة** الذي منحنا من وقته

وجهدده وكان لإرشاداته العلمية الأثر الكبير فجزاه

الله كل خير.

كما أتوجه بالشكر إلى اللجنة المناقشة والى كل

أساتذة قسم العلوم السياسية جامعة المسيلة على ما

قدموه لنا طيلة فترة دراستنا.



والى كل من قدم لنا يد العون ولو بالكلمة الطيبة.

مقدمة

إن مشكلة البطالة تعتبر من المشاكل الخطيرة التي تواجه معظم دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، حيث أصبحت تهدد تماسك و استقرار المجتمعات، لكونها من أهم التحديات التي تواجه دول العالم أجمع باعتبارها مشكلة ذات أبعاد تاريخية و جغرافية، وقد اهتم المفكرون الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم و أفكارهم من فترة زمنية لأخرى بهذه المشكلة وما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي و الاقتصادي. كما يمكنها أن تأخذ منحاً سياسياً أكثر خطورة في حالة عدم معالجتها والتقليل من أثارها، وهو الحال في معظم الدول العربية التي عصفت بها رياح الاحتجاجات التي غيرت فيها أنظمة الحكم وجعلت البلدان في دوامة مشاكل صعب الخروج منها، وبالتالي استغلال الطاقة المعطلة من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وقد أخذت الدول على جميع أشكالها على غرار الجزائر سياسات وإجراءات كفيلة لمواجهة مشكلة البطالة التي أصبحت تعرف تحدياً خطيراً للحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و يتطلب مواجهتها (أي البطالة) إجراء مناقشات واسعة للسياسات المطلوبة وعرض لبعض الأفكار العملية التي تعكس ترجمتها إلى خطط عمل محددة من قبل صنّاع القرار العام و على رأسهم السلطة التنفيذية.

والبطالة في الجزائر تعد سبباً لتفشي ظاهرة الفقر و الهجرة وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع. لذلك تؤكد بعض الدراسات المتخصصة بأن مسألة الفقر و الهجرة و اليأس النفسي للشباب في الجزائر ترتبط بعدم القدرة على الحصول على منصب عمل قار و مضمون بحيث يضمن استقرار طالب العمل كما هو الشأن في بعض البلدان الأخرى.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة اعتبارات دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، الذي يعد من مواضيع الساعة و تكثر فيه النقاشات الحالية و يشغل بال السياسيين في الجزائر. لذلك الاسباب التي جعلتني اختار هذا الموضوع تكمن فيما يلي:

- أسباب ذاتية: الرغبة الذاتية لمثل هذه المواضيع و استعدادي لإنجاز هذا البحث فيما يخص معالجة مشكلة البطالة في الجزائر. فخير دافع إلى اختيار هذا الموضوع بالنسبة لي هو إثراء معارفي وتطويرها في هذا المجال السياسي الاقتصادي، و محاولة تقديم اضافة علمية لمعالجة ظاهرة محيطة بنا و نلاحظ نتائجها في المجتمع الذي نعيش فيه.
- أسباب موضوعية: تتمثل الأسباب الموضوعية في القيمة العلمية للموضوع محل الدراسة، فدراسة ظاهرة البطالة ذات أهمية كبيرة لكونها ظاهرة سياسية اجتماعية تعرقل مسار النهوض بالاقتصاد الجزائري نحو الريادة. فحالة عدم وجود فرص العمل للشباب الجزائري خاصة المتخرجين من الجامعات تعد حجرة تعثر التنمية الوطنية و تفشي مظاهر التخلف و الفساد في المجتمع.

❖ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في التنبيه إلى خطورة مشكلة البطالة و السعي لإيجاد الحلول الكفيلة للحد منها ، بالإضافة إلى تبيان خطورة هذه المشكلة وما تفرزه من آثار سلبية سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع مما يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية الشاملة في المجتمع ومدى سعي الجزائر إلى إتباع مختلف السياسات و الآليات للحد من تفشي ظاهرة البطالة و الانقاص منها.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات المتضمنة في الإشكالية بالإضافة الى:

- ✓ دراسة واقع البطالة في الجزائر خاصة منذ 2019.
- ✓ دراسة آثار البطالة المتعددة و المتجددة و الخطيرة و توضيح الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر.

✓ توضيح الدور الذي تؤديه الدولة الجزائرية في معالجة البطالة من خلال دعم أجهزة التشغيل المستحدثة في الجزائر وتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وأثارها في التخفيف من نسبة البطالة .

✓ تبيان السياسات التي انتهجتها الجزائر و مدى نجاعتها للحد من خطورة الظاهرة و انتشارها خصوصا خريجي الجامعات و ذوي الكفاءة العلمية.
أدبيات الدراسة:

✓ رضوان بن بوبكر تناول موضوعه تحت عنوان أزمة البطالة في ولاية ورقلة 2004-2016 (حالة وكالة التشغيل الولائية ورقلة) حيث تم إجراء دراسة على وكالة التشغيل الولائية بورقلة ومدى مساهمة هذه الوكالة باعتبارها آلية من الآليات المعتمدة في التخفيف من البطالة وبالتالي تم الوصول إلى أن الوكالة تعمل بشكل متوسط جدا وهذا راجع لأسباب وعوامل من شأنها أن تؤثر على مردود الوكالة وتعميقها في تحقيق أهدافها المتوخاة.

✓ ناجي الحسين، محمد مباركي، عبد الحليم عيساوي تناولوا موضوع تحت عنوان البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية حيث تم دراسة ظاهرة البطالة دراسة تحليلية وتبيان خصائصها في الجزائر وتقديم الاقتراحات المناسبة قصد مواجهة هذه الظاهرة من أثارها السلبية.

✓ شريف بوقصبة، علي بوعبد الله تناولوا موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر حيث خلصت الدراسة إلى أن للجزائر جهود معتبرة لدعم هذا النوع من المؤسسات أدت إلى ترقية دورها في الاقتصاد الجزائري ولاسيما في مجال التشغيل إلا أن هذه التجربة لا تزال تعتبر ناشئة مقارنة بالدول الرائدة في هذا المجال ونتائجها ما تزال تطلب إجراء الكثير من التغييرات و الإصلاحات.

أما فيما يخص هذا الموضوع فسأقوم بدراسته انطلاقا من كونه موضوع هام ويعتبر من المواضيع الهامة و الحساسة التي تمس كافة دول العالم المتقدمة أم النامية، حيث سأقدم تفصيلا و توضيحا لمختلف تعاريف ومفاهيم البطالة وتوضيح أهم الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى نقشي ظاهرة البطالة خاصة

على مستوى الجزائر، وكذلك الآثار الناجمة عنها و السياسات المنتهجة من طرف الدولة كونها يعتبر من السبل الأمثل للحد من الظاهرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى سوف أقوم بدراسة منحة البطالة المبرمجة في هذه السنوات الأخيرة و ما هي أهم الخطوات التي تم وضعها من أجل امتصاص غضب الشعب والتقليل من البطالة.

❖ الإشكالية:

لا شك أن مشكلة البطالة تعد من المشاكل التي يعاني منها الكثير من الشباب و الكثير من فئات المجتمع الجزائري، حيث لا يخف على أي باحث أن لهذه المشكلة أسباب عديدة، وأثار وخيمة على الفرد والمجتمع والدولة ككل، وفي هذا الإطار عملت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على تبني مجموعة من البرامج، وطبقت آليات عديدة للحد و التقليل من نقشي هذه الظاهرة الخطيرة.

وعلى هذا الأساس تكمن إشكالية هذا البحث فيما يلي:

- إلى أي مدى كان لسياسات التشغيل مساهمة في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر منذ 2019؟

وفق هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبطالة؟ و ما هي الأسباب التي أدت إلى انتشارها في دولة الجزائر؟

- ما هي السياسات التي اعتمدها الجزائر لمعالجة هذه الظاهرة ؟

- ما هي أبرز المشاكل و التحديات التي تواجه السياسات المعتمدة للحد من

مشكلة البطالة في الجزائر؟

❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا وضع فرضيات ترتبط بموضوع

الدراسة و المتمثلة في:

- الحد من تفاقم ظاهرة البطالة و مواجهة تأثيراتها الاجتماعية و السياسية

يستوجب رسم سياسات و وضع آليات فعالة علمية و عملية.



- قامت الدولة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات لتقليل من ظاهرة البطالة، خاصة تلك الجهود التي بذلتها في تنويع آليات التشغيل المختلفة.
- تزايد عدد عاطلين عن العمل في الجزائر سببه تضارب في السياسات العامة و ظرفيتها.

❖ منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وتحليل أبعادها و جوانبها و كذا إثبات صحة فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي و ذلك بتعريف المفاهيم الأساسية للبطالة و استعراض جملة من وجهات النظر المختلفة التي تناولت واهتمت بالبحث و التحليل لهذه الظاهرة و معرفة الأسباب الحقيقية وراء تفشيها و الآثار الناجمة عنها.

❖ خطة الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع و الإلمام بمختلف جوانبه تم تقسيم موضوع البحث إلى: مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة، وهي كالتالي:

الفصل الأول: تحدثنا فيه عن الجانب المفاهيمي للبطالة، حيث تم تقديم مفهوم البطالة وأهم النظريات المفسرة لها و كذلك أنواعها و أسبابها.

الفصل الثاني: تضمن التطرق لواقع ظاهرة البطالة في الجزائر منذ 2019. وذلك بتحليل أثار البطالة و الأسباب الحقيقية وراء تفشيها و سياسات التشغيل و البرامج التي اعتمدها الجزائر للحد من البطالة.

الفصل الثالث: عرض كافة الحلول المطروحة والمقترحة من أجل تفعيل نجاح سياسة التشغيل و الحد من أزمة البطالة.

❖ صعوبات الدراسة:

- من بين أهم الصعوبات التي اعترضتني في انجاز هذا البحث :
- قلة المعلومات و تضارب البيانات من مصدر لآخر.
- تحفظ المسؤولين بالمعلومات المتعلقة بالموضوع.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

المبحث الأول: مفهوم البطالة.

المطلب الأول: تعريف البطالة.

المطلب الثاني: أنواع البطالة.

المطلب الثالث: أسباب البطالة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة.

المطلب الأول: نظريات الفكر الاقتصادي التقليدي.

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية الحديثة.

خلاصة الفصل:

تمهيد:

تعتبر البطالة في الوقت الراهن مشكلة قائمة بحد ذاتها فهي من أبرز المشكلات التي تواجه العالم بأسره علي اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومستوياتها الفكرية، حيث تعتبر ظاهرة البطالة من المواضيع التي زاد الاهتمام بها من خلال كثرة الدراسات والأبحاث بالإضافة إلي اهتمام الباحثين حيث تعمقت الأبحاث و تعددت النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا منهم إلي الوصول إلي تخفيض معدل البطالة و التقليل منها.

وحتى يتم معالجة مشكلة البطالة يتعين علينا أن نقدم في هذا الفصل إطار مفاهيمي ونظري للبطالة وذلك من خلال مبحثين رئيسيين، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم البطالة والذي يندرج تحته ثلاث مطالب متمثلة في تعريف البطالة أنواع البطالة أسباب البطالة والمبحث الثاني النظريات المفسرة للبطالة.

المبحث الأول: مفهوم البطالة.

المطلب الأول: تعريف البطالة.

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا استحوذ موضوع البطالة على اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بوصفه موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

01- المفهوم اللغوي.

ورد في معجم اللغة العربية، أن البطالة مشتقة من "بطل"، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه، والبطال (الشخص العاطل عن العمل)، يعني أنو فقد حقه في العمل وصلاحيته.

في حين أن "البطالة" في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثف. وفي اللغة الفرنسية كلمة - *Chômage* - والتي تعني البطالة مشتقة من فعل بطل أي تعطل عن العمل لكن فعل - *Chômer* - يعني أيضا الاستضلال من الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل، في اللغة الفرنسية، إنما يعني ذلك الشخص الذي يستريح في الظل ومن ثم يستأنف عمله¹.

02- المفهوم العلمي.

يشير بعض الباحثين إلي أن مصطلح "العطالة" ربما يكون أفضل من مصطلح "البطالة"، إذ أن البطالة كلمة تحمل في طياتها مضمونا قيما أو أخلاقيا أنها مستمدة من الباطل عكس الحق. خاصة إذا كان العاطل ذلك الشخص الموجود داخل قوة العمل وعمره محصور بين 16 و60 سنة لا يعمل باجر ولو مدة محددة، وقادر علي العمل وراغب فيه ولا ليجهه رغم جديته في البحث عنه، وذلك قبل التعداد أو المسح، ولا يفضل استخدام صفة العاطل ليعبر عن موقفه العلمي، خاصة وانه ليس عاطلا بمحض إرادته وإنما هو "معطل". هذا المعطل يتحمل مسؤولية المجتمع الذي لم يوفر له فرصة عمل باعتبار انه يريد العمل

1 - دحماني لزمد ادر يوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص26.

ويبحث عنه بجدية ولا يجده لظروف قهرية أي انه ليس عاطلا بمحض إرادته. ولو كان كذلك ما قمنا بإدراجه ضمن مفهوم العاطل أو المعطل بصفة أدق، مع هذا فسوف نستخدم المصطلح الشائع الاستخدام سواء في الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية أو بين الأفراد وهو البطالة: فأحيانا نسمع أن خطأ شائعا ربما يكون أفضل من صواب غائب، والهدف من وراء كل هذا هو إيصال المفهوم بطريقة صحيحة¹.

وتعرف البطالة علي أنها: التعطل والتوقف الجبري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، علي الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل و الإنتاج². وتعرف أيضا بأنها: حالة عدم توافر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل³.

وتعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذي هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه ويقبلونه عند الأجر السائد لكنهم لا يجدونه⁴. في حين نجد بأن هناك من عرف البطالة بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو امثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلي تدني مستوي رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه⁵.

ووفقا لهذا التعريف فان هناك بعدين للبطالة، الأول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، ففي حين يشير البعد الأول إلي حالي البطالة السافرة والجزئية فا لأولي تتمثل في وجود أفراد قادرين علي العمل، وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يعملون، وبالتالي فان وقت العمل والإنتاج الذي يحققونه صف، والثانية تتمثل في وجود أفراد يعملون اقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع.

1 - دحماني لزمد ادر يوش، المرجع السابق، ص26.

2 - خالد الوزني، احمد لرقاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص162.

3 - عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

4 - سميرة العابد، زهيه عبا، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"، مجلة الباحثين عدد 11، الجزائر 2012، ص75.

5 - حلمي جلال، الابالعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، عين شمس، مصر، 2008، ص5 .

ويمكن تعريف البطالة سياسيا على أنها التوقف عن العمل أو عدم توافر الإمكانيات لدى الدولة لتشغيل الأيدي العاملة، ويعود السبب في ذلك إلي الوضع الاقتصادي ضمن مهنة معينة أو مؤسسة، وبعض السياسات الحكومية التي لا تتدخل في تأمين العمل وتباطؤ النشاط الاقتصادي وغيرها أما التعريف القانوني للبطالة فيختصر بأنه انعدام العمل أو المورد الشخصي الكافي لإعالة النفس والعائلة.

* أول ظهور لمفهوم البطالة:

ظهر مصطلح البطالة لأول مرة تاريخيا منذ بدايات القرن السابع عشر الميلادي، حيث كان يقصد به التعطل بشكل مؤقت عن العمل وقد اتخذ المصطلح صيغته الجماعية منذ عام 1782م أما التعريف الحديث للبطالة فقد ظهر في أواخر ثلاثينات القرن الماضي، حيث أضيف علي تعريف المصطلح الأشخاص الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون بشكل مستمر عن عمل، وقد اجري أول تعداد للبطالة في عام 1937م¹.

المطلب الثاني: أنواع البطالة.

تتعدد أنواع البطالة وتتخذ صورا متعددة ومتنوعة أهمها:

01- البطالة الإجبارية: وهي التي تكون الحكومة مسئولة عنها وهي من اخطر أنواع البطالة وتظهر عندما تكون الحكومة عاجزة عن إيجاد الوظائف الكافية للقوي العاملة بالأجر السائد في السوق وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث بسبب تسريح العامل أي الفرد من العمل بشكل قهري رغم أن العامل راغبا فيه وقادرا عليه وقابل عليه لمستوي الأجر السائد وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنها وقدرتهم عليها وقبولهم لمستوي الأجر السائد.

02- البطالة الاختيارية: وهي التي تنتج عن انخفاض الأجور وعدم رغبة المواطن للعمل بهذا الأجر وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل به أما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدرا آخر للدخل والإعاشة أو لأنه يبحث عن عمل أفضل ليوفر له أجرا اعلي وظروف عمل أفضل. فقرار التعطيل هذا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.

1 - طارق محمد، تعريف البطالة، تم الاطلاع عليه يوم 10-12-2021، علي الموقع الالكتروني:

03- البطالة الموسمية: وهي تظهر بسبب تباين المواسم وطبيعة العمل حيث إن هناك أعمالاً لا يمكن تأديتها إلا خلال مواسم معينة من السنة ولذا يظل العمال الذين يمارسها في حالة بطالة بقية السنة مثل: الزراعة ومواسم الحج والعمرة ومواسم الأعياد والرحلات وقد تحدث في بعض الصناعات في الريف بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف أو المتغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك¹.

04- البطالة المقنعة: وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمالة بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائض ويقصد بالبطالة المقنعة أشغال فائض العمل في أي مجالات حتى ولو كانت عديمة الجدوى.

05- البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تحدث بسبب التقلبات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرض العمل المتاحة وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل².

06- البطالة الهيكلية: ويقصد بها ذلك النوع من التعطيل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلي وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب علي السلع و المنتجات أو إلي تغير في الفن التقني المستخدم أو إلي تغيرات في سوق العمل نفسه أو انتقال الصناعات إلي بلدان أخرى بحثا عن شروط استغلال أفضل و ربح أعلى³.

07- البطالة جزئية: وهي البطالة الناشئة نتيجة لاضطراب بعض أفراد قوة العمل للتنقل من وظيفة لآخرى أو من عمل لآخر مما يضطرهم إلي البقاء متعطلين خلال فترة الانتظار قبل شغل الوظيفة أو العمل الجديد.

1 - محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين، 2011، ص4.

2 - جيمس جوار تيني، ريجارد استراب: الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 1999، ص202.

3 - بشير الدباغ، عبد الجبار الجر مود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 1999، ص202.

08- بطالة مستمرة: الشخص لا يكون عادة متعطلا عن العمل بل يكون علي العكس يكدح طول يومه ولكن عمل لا يكون منتجا إنتاجا كافيا ويظهر ذلك في انخفاض أجره انخفاضا شديدا.

09- البطالة التكنولوجية أو الفنية: وتنتج عن استبدال اليد العاملة بالآلات أو الروبوتات نتيجة التقدم التكنولوجي.

10- بطالة مزمنة: تظهر بصورة مستمرة نتيجة لجمود الاستثمار أي عدم مرونة في الجهاز الإنتاجي ومن حيث نطاقه وتنوعه والسبب في ذلك إنما يعود إلي قلة الاستثمارات الأساسية وقلة المدخرات وضيق نطاق السوق بطالة طارئ هاو عارضه التي تحدث في الصناعة في حالات الطوارئ التي تسبب توقف العمل.¹

المطلب الثالث: أسباب البطالة.

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات وتوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلي ظهورها والتي تختلف من مجتمع إلي آخر ومن أهمها : الأسباب السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ولكل منها مؤثرات و نتائج سلبية تؤثر على المجتمع، والآتي معلومات عن هذه الأسباب:²

01- الأسباب السياسية.

الأسباب السياسية للبطالة هي كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة في السياسة الخاصة لدولة ما ومن أهمها:

أ- انخفاض القدرة علي دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية.

ب- انتشار الحروب و الأزمات الأهلية في الدول.

ج- غياب تأثير التنمية السياسية علي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

02- الأسباب الاقتصادية.

للبطالة من أكثر الأسباب انتشارا وتأثيرا علي البطالة والتي تؤدي إلى رفع معدلاتها الدولية ومن أهم هذه الأسباب:

1 - أبو بكر محمد العيد روس: قصة البطالة (مشكلات وحلول). مكتبة الملك فهد الوطنية مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2013، ص33.

2 - طارق حمد، أسباب البطالة، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://mawdoo3.com>

- أ- زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال وخصوصاً مع زيادة إعداد خريجي الجامعات وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم. انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول.
- ب- الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد وهي بطالة مؤقتة والتي تشمل كل شخص تخلي عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره ولكنه يحتاج إلي وقت طويل للحصول علي عمل لذلك يصنف في فترة بحثه بأنه عاطل عن العمل.
- ج- استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب والتي أدت إلي زيادة المنفعة الاقتصادية علي الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال ولكنها أدت إلي ارتفاع نسبة البطالة.
- د- الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية أو التي تحتاج إلي استقدام خبراء من الخارج مما يؤدي إلي الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.

03- الأسباب الاجتماعية.

- وهي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الأسباب السياسية و الاقتصادية الخاصة بالبطالة ومن أهم الأسباب الاجتماعية نذكر:
- أ- ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوي العاملة.
- ب- غياب التنمية المحلية للمجتمع والتي تعتمد علي الاستفادة من التأثيرات الايجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت .
- ج- عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم مما يؤدي إلي غياب نشر التثقيف الكافي والوعي المناسب بقضية البطالة بصفقتها من القضايا الاجتماعية المبهمة.
- د- زيادة إعداد الشباب القادرين علي العمل مع شعورهم باليأس بسبب عدم حصولهم علي وظائف أو مهن تساعد في الحصول علي الدخل المناسب لهم.
- هـ- غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة والتي تساعد علي تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين علي العمل.¹

1 - طارق حمد، نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة.

تعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وقد شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين نظروا علي اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلي أخرى محاولين توضيح أسبابها و وسائل علاجها فكانت مجالاً لصراع فكري كبير اغني كثيرا النظريات الاقتصادية.

لهذا سنتناول في هذا المبحث تحليل لأهم النظريات المفسرة للبطالة:

المطلب الأول: نظريات الفكر الاقتصادي التقليدي.

01- تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي.

تعتبر المدرسة الكلاسيكية أفضل مدارس الاقتصاد السياسي قاطبة التي كان لها إسهام واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي. ويرجع السبب في ذلك إلي إن الاقتصاديين الكلاسيكي كانوا يعطون البعد السياسي أهمية كبيرة في تحليلهم وهو البعد الذي دفعهم إلي ايلاء التنظيمات والعلاقات الاجتماعية مكانة مركزية في التحليل. ولهذا فقد كانت مسائل توزيع الدخل والصراع الاجتماعي حول هذا التوزيع ودور الحكومة والمصالح الطبقية المتعارضة، كانت كلها ضمن العوامل الداخلية التي أدمجت في صلب التحليل. وهي المسائل التي ستستبعد تماما من التحليل في المدرسة النيوكلاسيكية في مرحلة تالية، ولعل اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك بالبعدين الاجتماعي والسياسي في الظاهرة الاقتصادية وهو الذي يفسر لنا لماذا احتلت مشكلة البطالة مكانة مهمة في تحليلهم باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

كما أن هذه الأفضلية التي ميزت تحليلهم لمشكلة البطالة عما عداها من مدارس أخرى ترجع إلي أن تحليلهم قد انصب علي الأجل الطويل وما يحدث فيه من تغيرات كبرى. حيث ربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وبما سيؤول إليه النظام الرأسمالي في الأجل الطويل أما في المدارس الاقتصادية الأخرى فقد كان اهتمام اغلبها منصبا في المكان الأول على الأجل القصير وما يحدث فيه من تغيرات صغيرة.

كذلك تعود أهمية المدرسة الكلاسيكية في رأينا إلي أنها تمثل في الحقيقة النقطة التي بدأت منها جميع الاتجاهات الفكرية في الاقتصاد السياسي. إنها بمنزلة النبع العظيم الذي ارتوت منه جميع المذاهب والمدارس الاقتصادية علي الرغم من تنوعها واختلافها فقد كان

الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هو المجري الرئيسي الذي تفرعت عنه المدرسة النيوكلاسيكية سواء في صورتها المبكرة الأولى " المدرسة الحدية " أو في صورتها المعاصرة "المدرسة النقدية". كما أن الاقتصاد الماركسي قد اخذ عن الاقتصاد الكلاسيكي أهم منجزاته. ثم وقف منه موقف النقد وانتهي إلي نظرة مخالفة لما ذهب إليه الكلاسيك وخصوصا في مجال قوانين الحركة التي تحكم مسار النظام الرأسمالي. هذا فضلا عن أن المدرسة الكينزية التي ظهرت بظهور " النظرية العامة في التوظيف و النقود والفائدة " في عام 1936، وظلت في صعود مستمر حتى محنتها في بداية السبعينات، قد أقامت رؤيتها في تحديد مستوي الدخل والتوظيف واليات التوازن في النظام الرأسمالي علي انقاض الاقتصاد الكلاسيكي بعد محنته وانهاره إبان أزمة الكساد الكبير 1929-1933 أضف إلي ذلك انه في خضم الأزمة الخائفة التي تخيم حاليا علي الاقتصاد الأكاديمي الرأسمالي ،ثمة محاولات تبذل الآن للعودة مرة أخري إلي تعاليم الاقتصاد الكلاسيكي، وبخاصة تعاليم ديفيد ريكاردو. بل هناك الآن ما يسمي بالريكارديين الجدد كتيار فكري حديث اخذ في التكوين ويظم عددا كبيرا من الأنصار¹.

كما أن الكتابات النيوكلاسيكية المعاصرة وخاصة ما يعرف بالمدرسة النقدية أو بمدرسة شيكاغو تكاد تردد ما قاله الكلاسيك منذ أكثر من مائتي عام علي الرغم من البون الشاسع للإطار التاريخي الذي ظهر فيه الفكر الكلاسيكي والإطار الراهن للرأسمالية المعاصرة².

02- النظرية النيوكلاسيكية:

يرتكز التحليل النيوكلاسيكي علي فكرة الحرية الاقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل، بناء علي ما جاء به قانون "ساي" للأسواق الذي يقوم علي أن كل عرض سلعي يخلق طلبا مساويا له، وبتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل الشيء الذي يؤدي إلي انخفاض الأجر الحقيقي وبالتالي زيادة وارتفاع الكمية المطلوبة من العمل فتغطي بذلك البطالة ويحدث التوازن ويحقق التشغيل الكامل.

1 - 1960-cammbridge production of commodity by means of commodities .p.sraffa

2 - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة-، دار المعرفة للنشر والتوزيع، 1990-1923، ص 145-146.

فالتوازن العام في سوق العمل والسلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية للبطالة والتي تعتمد علي جملة من الفرضيات أهمها:

- مرونة حركة الأسعار في السوق التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.
- سوق العمل في حالة منافسة تامة مع الحرية لانتقال اليد العاملة داخل و خارج السوق.
- تجانس عنصر العمل وهذا يعني أن عرض العمل يكون متساويا بين الأفراد.
- حجم اليد العاملة مرتبطة بعرض العمل والطلب عليه في السوق أي أن الطلب وعرض العمل مرتبطان بالأجر الحقيقي.

أما حدوث البطالة يرجع أساسا إلي:

- ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل.
- المساواة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي من خلال تحديد الأجر الاسمي.

ولهذا فان العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية، وكل بطالة عند هذا الأجر هي إرادية فوجود البطالة في هذا الفكر ينطبق علي البطالة الاختيارية، إذا لا مجال لحدوث بطالة فكل فرد راغب في العمل عند مستويات الأجور التوازنية يمكنه الحصون على وظيفة لهذا يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد¹.

03- النظرية الماركسية:

يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة قيمتين استعماليه وتبادلية، وهو ما ينطبق علي العمل كسلعة، و يتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة وتجديد قوة عملها، كما يرى أن وجود عدد العاطلين يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فزيادتها يزداد الطلب علي العمل و تنخفض البطالة والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات².

1 - إسماعيل بن علاق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2014، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، الجزائر، 2014-2015)، ص 68.

2 - عبد الغني دادن ومحمد عبد الرحمن بن طجين، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008" مجلة الباحث عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 176.

حيث ينتقد الفكر الماركسي الفكر الكلاسيكي الذي يجزم بان البطالة هي حالة عرضية ونادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعد التوازن مشكل تلقائي قوي بين العرض والطلب وكل بطالة هي ناتجة عن الزيادة الهامة في مجموع السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدي الطبقة العاملة، لان قيمة الأجور لا تتساوي وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور، ومما يزيد الأزمة تفاقمها هو أن تعتمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال إلي إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقي بالعمالة إلي البطالة مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه.

وعليه فان البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم ويرتبط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل إذ أنهم يحولون دون تخفيض إرباحهم أي أنهم يعرضونه بزيادة إنتاجهم مما يؤدي إلي فائض في الإنتاج خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور وبالتالي فان العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس مال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة.

03- النظرية الكنزوية:

إن الحالة المسماة ب البطالة الكنزوية تتميز بوجود عرض زائد في العمل وارجع كينز ذلك إلي نقص الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوي التشغيل والسلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج وبناء علي هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم، فإذا انخفض الطلب عند مستوي التشغيل الكامل انخفض مستوي الإنتاج وتظهر البطالة بين العمال للخروج من البطالة أكد كينز علي ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر علي إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسية والاقتصادية الجديدة التي ينبغي إن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلي وضعية التوظيف الكامل، واقتراح كينز بعض السياسات المالية والنقدية حيث يمكن دفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما تؤدي إلي زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل. كذلك

يمكن دفع الطلب بالتخفيض من الضرائب، والزيادة في النفقات العمومية والرفع من التعويضات الاجتماعية¹.

يرفض كينز آلية الأجور كسب للبطالة لان انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق وعليه سر وجود البطالة يكمن فيما يلي:

لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا وان الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن اجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية. فالكلاسيك النيوكلاسيك ينظرون إلى الادخار والاستثمار أنهما وجهان لعملة واحدة والتعادل بينهما أمر بديهي².

أما كينز فقد ادخل العوامل المؤثرة عليهما وبالتالي فان كل اختلافات بينهما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات في دورة الدخل القومي مع احتمال وقوع الكساد وفي حالة افتراض أن حجم الادخار اكبر من حجم الاستثمار فان الطلب الكلي الفعال سيقبل عن العرض الكلي وبالتالي يتزايد مخزون السلع ويتراكم مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني.

أما في حالة ما إذا كان حجم الاستثمار اكبر من حجم الادخار فان الطلب الكلي الفعال سيكون اكبر من العرض الكلي، وعليه سوف ينخفض مستوى مخزون السلع وتتزايد المبيعات وترتفع الأسعار والإرباح وإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة سوف يلجا المنتجون لتشغيلها وهذا الانتعاش في الاستثمار يؤدي إلى زيادة في تشغيل عدد العمال وبالتالي تقل البطالة.

ولرفع مستوى الاستثمار يري كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص، ويرى أيضا أن نقص الاستخدام ليس عارضا بل ممكنا وغالب الوقوع، وبالتالي يجب استبدال آلية الدخل بالأسعار لان

1 - فارس شلاي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004. (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004-2005)، ص16.

2- رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عدد6، الكويت 1997، ص315.

المستثمرون هم الذين يتوقعون الطلب الحقيقي، ويقررون بناء توقعاتهم فيما يخص حجم الإنتاج واليد العاملة الضرورية للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل كما يجب من خلال النقاط الثلاثة التالية:

- توظيف كل المدخرات في شكل مشاريع تتيح فرص عمل جديدة.
 - إتاحة الفرص للمدخرين لاستثمار أموالهم في المشاريع.
 - التضحية بالاستقرار النقدي وموازنة الدولة في بادئ الأمر لإعطاء عمل للعاطلين دون التمييز بين طبيعة العمل إذا كان منتجا أم لا.
- وفي هذا الصدد يقترح كينز أن يشغل العمال أوقاتهم في أعمال بغض النظر عن مردوديتها، إذ أن المهم حسب رأيه هو أن يلتقوا مداخيل مقابل ذلك لتمكينهم من الاستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات، إذ يقول كينز: " إن من الأفضل أن يدفع للعمال لقاء حفرهم خنادق في الأرض وردمها من أن يبقوا بدون عمل ". لان الدخل الذي سوف يتم توزيعه علي العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم، ويحفز المستثمرين علي توسيع مشاريعهم وطلب يد عاملة إضافية لان الدخل بتعويض الخلل الواقع في البداية أي التضخم حسب كينز.

وعليه فان البطالة الكينزية هي نتيجة لعدم كفاية الطلب الكلي، وبالتالي فان أرباب العمل في مواجهة مع قيد التوظيف أما البطالة الكلاسيكية مصدرها ارتفاع التكاليف لدي المؤسسات بما في ذلك الأجور المرتفعة، وبالتالي فإنهم يراهنون علي قيد المردودية التي تكون منخفضة جدا مما لا يسمح برفع الإنتاج وفي حالة عدم قدرة المؤسسات علي تسويق منتجاتها في سوق السلع و الخدمات مع استمرارها علي استقبالها لطلبات العمل إلى غاية الوصول إلى عدم كفاية اليد العاملة المتاحة في سوق العمل وهذه الوظيفة محتملة الوقوع في الاقتصاد الرأسمالي، وإذا كان أرباب العمل عقلانيين يقومون بكبح حجم منتجاتهم عند عدم إمكانية بيعها¹.

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية الحديثة.

01- نظريات البحث عن العمل:

1 - رمزي زكي، نفس المرجع السابق، ص 321.

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال " فيليبس، جوردن، هال..." حيث استطاعت هذه النظرية في السبعينات إن توفر إضافة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعي إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل و الأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالإفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبياً، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح، وعليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:

- إن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عالياً.
- الأفراد العاطلين هم أوفر حظاً في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثماراً.

- إن هناك حداً أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى " بالأجر الاحتياطي" أو "أجر القبول" بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.

وبالتالي تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية احتكاكية أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدّة البطالة وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنظراً لانعدام خبراتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على

المعلومات المطلوبة. وهكذا يتسم هؤلاء بقدر اكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.¹

02- نظرية اختلال سوق العمل.

على الرغم من أن هذه النظرية تعتبر احد الامتدادات النظرية للتحليل التقليدي لسوق العمل، إلا أنها تختلف جوهريا معها لاعترافها بإمكانية وجود البطالة الإجبارية، في حين لا يتضمن النموذج التقليدي سوي نوعين فقط هما البطالة الاختيارية والاحتكاكية كما تسعى هذه النظرية إلى دراسة أسباب البطالة، ليس في إطار سوق العمل فحسب بل من خلال دراسة العلاقات القائمة بين سوق العمل و سوق السلع.

عموما تقوم هذه النظرية علي رفض الفروض الأساسية للنموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل الخاص باستجابة الأجور والأسعار للنمو الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب، وقدم بديل والمتمثل في جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير الناتج عن عجزها لتحقيق التوازن، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال والتي تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه مما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية، كما أن هذه النظرية لا تربط وقوع البطالة نتيجة اختلال سوق العمل فقط بل هي محصلة متوازنة لاختلال العرض والطلب في السوق، وسوق العمل يعتبر البطالة آلية التوازن الكمي بين عرض العمل والطلب عليه، الملاحظة أن ما يميز هذه النظرية هو استخدامها لنفس الإطار التحليلي للبطالة في كل من النظرية الكنزوية والكلاسيكية، أي أن هذه النظرية تري أن البطالة غير الاحتكاكية ترجع في البلدان الصناعية المتقدمة إلي انخفاض مستوى الإنتاج، ولكن هذا الأخير قد يكون ناتجا عن انخفاض معدل ربحية الاستثمارات حسب النظرية الكلاسيكية أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي حسب النظرية الكنزوية غير انه يؤخذ علي هذه النظرية اقتصار تحليلها علي الفترات القصيرة الأجل وإهمالها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عبر الفترات الطويلة، مما يعني وجود بطالة كلاسيكية أو كنزوية، كما أن تحليلها قائم علي أساس تجانس عنصر العمل

1- سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، التسيير جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم قسم علوم التسيير، الجزائر، 2009-2010)، ص27-28.

ووجود سوق واحدة للسلع، غير أن الواقع يبين أن هناك العديد من عناصر العمل، كما أن هناك العديد من أنواع السلع، ما يعني تزامن النوعين من البطالة، مما يعني استحالة مواجهتها¹.

03- نظرية تجزئة سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية بعد الدراسات العديد التي أقيمت علي الاقتصاد الأمريكي وهي من الأوائل الذين قاموا بتطوير معني السوق الداخلي حيث تفترض هذه النظرية وجود نوعين من السوق:

- سوق رئيسي (ابتدائي): يتميز بالأجور المرتفعة، إمكانية الترقية، استقرار العمل وظروف عمل حسنة.

- سوق ثانوي: عكس السوق السابق فأجوره منخفضة، ونجد فيه عدم استقرار العمل عدم استقرار العمل، عدم إمكانية الترقية، فالعمال في هذا السوق معرضون للبطالة².

04- نظرية الأجور الكفاءة:

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمل وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل ومن ثم ظهور بطالة، ويمكن حصر أسباب رفع الأجور من طرف أصحاب العمل فيما يلي:

- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه.

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية.

05- نظرية العقود الضمنية:

تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس أن الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية، ترتبط هذه النظرية بأعمال مؤسسيها وأبرزهم "جوردن، بايلي،..." بفضل هذه النظرية استطاع هؤلاء المفكرون إرساء أولى المحاولات

1 - رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية (الفقر - البطالة)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2013-2014) ص 219.

2 - فارس شلالي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المتعلقة بالاقتصاد الحديث للعمل، حيث تفترض أن العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل.¹

خلاصة الفصل:

ما يمكن استنتاجه من الإطار المفاهيمي هو أن جل مفاهيم وتعريفات البطالة تعددت واختلفت من مفكر لآخر وهو ما صعب الخروج بمفهوم دقيق وشامل للبطالة، وبعد دراستنا لمختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك اختلاف وجدل واسع بين الباحثين الاقتصاديين حول البطالة. فقد تناولت النظريات التقليدية علي غرار النظرية الكلاسيكية والكنزية والماركسية كل واحدة منها تناولت الموضوع من جانب معين، وهو نفس الشيء ما تم لمسه في النظريات الحديثة في دراستها للظاهرة.

فمن خلال تناولنا لهذا الموضوع تبين أن هناك أسباب عديدة ومتنوعة تؤدي إلى تفشي البطالة حيث أن هناك أسباب تتعلق بالمؤسسات وأخري بالدولة وأخري تتعلق بالمجتمع.

1 - فارس شلاي، نفس المرجع السابق، ص 28.

الفصل الثاني

واقع ظاهرة البطالة في الجزائر منذ 2019

تمهيد:

المبحث الأول: البرامج المعتمدة في ظل استراتيجية التشغيل.

المطلب الأول: البرامج الأولية للحد من البطالة.

المطلب الثاني: أجهزة التشغيل المؤقت.

المطلب الثالث: خلق النشاط.

المبحث الثاني: تأثير الحراك وأزمة كورونا علي الحياة السياسية.

المطلب الأول: كورونا العدوان المفاجئ للنظام السياسي.

المطلب الثاني: حين لا تصبح الاحتجاجات الفعلية بالنزول إلى

الشارع ممكنة.

الطلب الثالث: بروز انقسامات مجتمعية.

المطلب الرابع: فيروس كورونا هو الإنذار الأخير للجزائر.

المبحث الثالث: آثار البطالة.

المطلب الأول: الآثار السياسية.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

تمهيد:

تعاني معظم بلدان العالم من مشكلات سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي ومن بين هذه المشكلات نجد ظاهرة البطالة التي تعد مشكلة اجتماعية لها آثارها السلبية المتعددة علي المستويين الكلي والجزئي فعلي المستوي الجزئي تؤثر البطالة سلبا علي المستوي المعيشي والنفسي للفرد والأسرة إما كليا فتؤثر علي المجتمعات عبر عرقلة عملية التقدم و لتنمية وفي هذه الورقة البحثية نتطرق إلي مساهمة برامج التشغيل المتخذ في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة.

المبحث الأول: البرامج المعتمدة في ظل استراتيجية التشغيل.

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوي المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلي عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي إضافة إلي الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي:

- الوكالة الوطنية للتشغيل.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- وكالة التنمية الاجتماعية.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- كما تم إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

وتتمحور الأهداف الاستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق العمل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية العمل التي تمويلها الدولة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني وتتمثل أهم هذه البرامج فيما يلي:¹

المطلب الأول: البرامج الأولية للحد من البطالة.

تعتبر هذه البرامج من المبادرات الأولية التي تم القيام بها من أجل محاولة الحد من البطالة التي تميزت بمعدلات مرتفعة جدا خلال البدايات الأولى لتطبيق هذه البرامج.

01- برنامج تشغيل الشباب:

شرع في العمل به لأول مرة سنة 1989، ويهدف إلى تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة، والتي تنظم من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية، ويحوي أيضا على برامج تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من

1- سميرة العابد، زهية عاز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة أبحاث المجلد الثالث، العدد 2، ديسمبر 2018، ص7.

الراسبين في المنظومة التربوي، وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية، تمول هذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، حيث أن الإعانات المقدمة تحدد وفق عدد المستفيدين ومستوي الأجر الوطني الأدنى المضمون وهذا مهما كان مستوي تأهيل المرشحين.¹

02- جهاز الإدماج المهني للشباب:

تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية ويهدف هذا الجهاز إلى التوظيف المؤقت للشباب عن طريق إنشاء وظائف محلية مؤقتة يتم إنشائها من طرف الجماعات المحلية لمدة بين 6 إلى 12 شهرا والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية وكان هدف الجهاز إزالة و تصحيح النقائص والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية كما يهدف إلى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارية تتولي المؤسسات المحلية أو الإدارات مقابل إعانة مالية يمنحها صندوق مساعدة تشغيل الشباب.²

المطلب الثاني: أجهزة التشغيل المؤقت.

01- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:

انطلق هذا البرنامج للمرة الأولى في سنة 1990 في إطار أول جهاز للإدماج المهني للشباب، فقد ظلت إلى سنة 1997 كوسيلة إدماج اجتماعي ومهني للشباب طالبي العمل، غير إن حجم الوظائف المأجورة بمبادرة محلية يبقى خاضعا لمستوي التمويل المخصص، في إطار الغلاف المالي الموجه لتمويل مختلف أجهزة تشغيل الشباب، وهذا المستوي بعيد كل البعد عن تلبية حاجيات الجماعات الإقليمية.³

02- عقود ما قبل التشغيل:

1 - علي جباري، مساهمة برامج التشغيل المتخذة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية- (2)26، ص2.

2 - تفاحة هرقون، سياسات دعم المؤسسات المصغرة وأثارها على التشغيل (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2011.2012)، ص39.

3 - مشروع التقرير حول "الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001"، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002.

وجه هذا الجهاز الذي انشأ سنة 1998 إلى فئة حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي علي الأقل، ويهدف من خلال توظيف حاملي الشهادات الجدد في المؤسسات والإدارات، ومن خلال التكفل بأجورهم من الخزينة العمومية إلى تمكينهم من اكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم النهائي. وتمول أجور وأعباء المستفيدين من هذا الجهاز من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، إما بالنسبة للتسيير فتقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتتمثل مدة العقد في سنة واحدة قابلة للتحديد مرة واحدة و لمدة 6 أشهر بطلب من الموظف.

03- برامج الإشغال ذات المنفعة العمومية و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: تم

وضع هذا البرنامج في سنة 1997 عن طريق تمويل خارجي (قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) بمبلغ 50 مليون دولار وهو موجه أساسا إلى البطالين الذين لهم مستوى تعليمي متوسط، بحيث إن الوظائف المعروضة مؤقتة، وتتمثل في أشغال الصيانة والترميم علي مستوى البلديات. بمعنى آخر انه يهدف إلى تنمية وتطوير المجتمعات الشبابية بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص شبكات الطرق الري المحافضة على البيئة والغابات وما يميز هذه الأشغال أنها لا تتطلب مؤهلات عالية ولا أموال كثيرة وقد جاء هذا الجهاز بغرض التخفيف من أثار الإصلاحات الاقتصادية من الجانب الاجتماعي¹.

04- برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة:

انشأ هذا البرنامج سنة 1994 وتكفلت وكالة التنمية الاجتماعية بتطبيقه منذ 1996، وهو يدخل ضمن الشبكة الاجتماعية، إذ يقوم علي أساس نظام المساعدة باتجاه الشباب الذين ليس لهم أي دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة، مقابل الاستفادة من 2.800 دج شهريا، وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي.

1 - وردة علواش، دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، العدد 12، أكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص48.

المطلب الثالث: خلق النشاط.

01- القروض المصغرة:

هو عبارة عن برنامج لترقية ومكافحة البطالة والفقير انشأ سنة 1999، وهو موجه للأشخاص الراغبين في خلق نشاط مستقل، أو العمل في المنزل، والتشغيل الذاتي، المهن الصغيرة و الحرف، وغير القادرين علي الاستفادة من برنامج المؤسسة الصغيرة.

02- إنشاء الأنشطة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

عبارة عن مؤسسة تتشط في إطار الضمان الاجتماعي، أنشئت في 1994 وتتمثل مهامها الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب اقتصادية وكذا في تحويل فترة البطالة (سواء كانت طويلة أو قصيرة) إلي فرصة لإعادة التكوين والتأهيل قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوضع إجراء للمساعدة والدعم وخلق النشاط وذلك بإنشاء مراكز البحث عن العمل و مراكز مساعدة العمل الحر والتكوين بمفهومه الواسع.

03- المؤسسة المصغرة:

انطلق هذا البرنامج ابتداء من سنة 1997 بهدف هذا الجهاز الذي تسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ansej* إلي دعم التشغيل للحساب الخاص في إطار مؤسسات مصغرة يبادر بها متعاملون شباب.¹

1- العابد سميرة، غاز زهية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

المبحث الثاني: تأثير الحراك وأزمة كورونا على الحياة السياسية .

وسط إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حالة طوارئ واعتبار نظيره الفرنسي ماكرون أن بلاده في حالة حرب كان الجزائريون لا يزالون ينتظرون خطابا من الرئيس المعين حديثا عبد المجيد تبون وكان التأخير بمثابة مؤشر علي التحديات الخاصة التي تواجهها الجزائر عند التعامل مع الفيروس فقد سبق أن واجهت هذه الدولة الشمال افريقية ظروفًا استثنائية خلال السنة الفائتة في ظل نزول ملايين الجزائريين بشكل متكرر إلي الشوارع للمطالبة بتغيير سياسي جذري كما أن الانشقاقات الاجتماعية والسياسية تساهم في زيادة تعقيد قدرة البلاد علي الاستجابة بفاعلية لهذا الخطر.

وأتى تفشي هذا الوباء ليفصل الطبقات المختلفة والمعقدة لمجموعة التحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد وكان بمثابة اختبار للنخبة الاجتماعية والسياسية في الجزائر في ردها علي أولى الأزمات المهمة للنظام السياسي ما بعد بوتفليقة، وفي ظل هذه الكارثة الجديدة لا شك في أن التعامل مع هذا الوباء سيغير الجزائر تماما كما فعل الحراك.

المطلب الأول: كورونا العدوان المفاجئ للنظام السياسي.

وصل فيروس كورونا إلي الجزائر في وقت يشهد فيه النظام السياسي في البلاد عدم استقرار وضعفا بعد أن اثبت عدم قدرته علي إيقاف حركة احتجاجية تدخل الآن في شهرها الرابع عشر ورغم محاولة النظام إعادة تأكيد الاستقرار من خلال تعيين الرئيس الجديد عبد المجيد تبون واجهت هذه السلطات نفسها صعوبات مع شعار الحراك المعارض "يتتحاو قاع" (أي ليرحلوا جميعا) الذي يدعوا إلي رحيل كافة شخصيات النظام.

في النظام السياسي الجزائري يعتبر الرئيس "أب الدولة" وهي صورة تهدف إلي منحه الشرعية الشعبية الضرورية لاتخاذ قرارات صعبة وغير شعبية غير أن المقاطعة الكبيرة للانتخابات الأخيرة تظهر أن تبون لا يمثل أكثر من 20 في المائة من الناخبين الجزائريين وفي ظل هذا الدعم الضعيف وحركة معارضة كبيرة تواصل رفض الاعتراف به كقائد سياسي لا يمكن لتبون تجسيد هذا المثال على نحو يصدق، فهو يفتقر إلي الشرعية الضرورية للاضطلاع بدور مماثل.

فضلا عن ذلك يعتبر الكثير من الجزائريين استجابة الدولة لفيروس كورونا بمثابة اختبار لسياسات النظام القائمة منذ العقود الخمسة الماضية وليس مجرد مسالة تحاكي أزمة معاصرة ويمثل رد الدولة إزاء فيروس كورونا نمودجا مصغرا لسياسات الموازنة وللنمودج

الاقتصادي وأولويات التنمية والكفاءة والإرادة السياسية لكنه من الواضح أن الدولة تعجز عن اعتماد آلية دفاعية فعالة في وجه الفيروس وتجلت هذه الإخفاقات أساسا حين أعلنت الحكومة عن الوي الإصابات بفيروس كورونا في البلاد واعتقد المواطنون العاديون وحتى "شخصيات المعارضة" الذين دعموا الحراك" أن هذا الإعلان كان جزءا من خدعة صممها النظام إما لوقف الحركة الاحتجاجية أو لتحقيق هدف سياسي آخر.

وفاقم غياب الرئيس عن الساحة العامة خلال هذه الفترة الحساسة الاستياء الشعبي من الحكومة فيما عتم غياب التواصل الحجم الحقيقي لتفشي الوباء وحين تجلي الخطر علي نحو متزايد كان الجزائريون يجهلون كيفية الاستجابة إليه ويعيشون حالة نكران من حيث طبيعة الخطر الحقيقية علي السواء.

ولم يعد الشعب تقييم الوضع إلا حين علقت الحكومة بعض الرحلات القادمة من مناطق محدودة على غرار روما ولكن حتى في ذلك الحين استمر وصول الرحلات إلي الجزائر من فرنسا التي ينتشر فيها الفيروس بشكل كبير ما يشير إلى أن هذا التدبير لن يحول بأي فعالية خاصة دون انتشار الفيروس.

ومن بين الذين أصبحوا يعتبرون أن الفيروس يطرح خطرا لا يثق الكثيرون منهم بتقارير الحكومة حول استعدادها الطبي للتعامل مع الفيروس وصحيح أن تبون أعلن أن عدد الأسرة في وحدات العناية المركزة في الجزائر يبلغ 2500 سرير.

يفترض الكثيرون أن القدرة الفعلية ادني بكثير مما تصرح به الحكومة فقد أعلنت المصادر الطبية بشكل منفصل أن عدد وحدات العناية المركزة لا تتخطي المائتين في البلاد وتبين هذه الحادثة أكثر فأكثر انعدام الثقة بين الشعب والحكومة علي الرغم من الانتخابات التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة.

وما يثير القلق على نحو مماثل هو الأثر المحتمل لتفشي الوباء على النموذج الاقتصادي المتزعزع أساسا في الجزائر فقد دفع مزيج مميت من السفر العالمي المحدود إلى حد كبير إلي جانب حرب أسعار في غير وقتها بين السعودية و روسيا بأسعار النفط إلي ادني مستوياتها منذ 17 عاما ولا شك في أن الجزائر التي تعتمد بشكل كبير علي قطاع النفط والغاز هي من بين أكثر الدول التي ستعاني وتأتي سياسات الموازنة التي تنتهجها الدولة منذ عدة سنوات والتي أعطت الأولوية لقطاع الدفاع في البلاد علي حساب قطاعات الصحة والتعليم والأبحاث العلمية لتفاقم مشكلة الإيرادات المتدنية وعليه يواجه العديد من

الجزائريين الخيار المستحيل المتمثل إما بعزل أنفسهم أو المخاطرة بتلقي الدعوي لتلبية حاجياتهم وسط توقعات محدودة بحصولهم علي مساعدة من الحكومة، وكان التواصل السيئ بين الدولة والشعب بشأن تفشي الوباء والتدابير المناسبة للتصدي له قد اثبت مرة جديدة عدم قدرة السلطات الجزائرية علي التصرف حين تدعو الحاجة وتردد الرئيس باتخاذ تدابير صارمة حتى عندما تكون ضرورية بسبب انعدام ثقة الشعب الكبيرة بالدولة ويمكن أن تترتب على مثل هذه التدابير تداعيات محتمله كبيرة علي الشريحة الأكثر تأثرا في المجتمع وفي الوقت الذي شهدت فيه الجزائر حركة معارضة مهمة -"الحراك"- عاني المحتجون هم أيضا في مساعيهم لتوفير رد بديل مقنع للفيروس.

المطلب الثاني: حين لا تصبح الاحتجاجات الفعلية بالنزول إلى الشارع ممكنة.

خلال السنوات الماضية أصبحت الحركة الاحتجاجية الجزائرية من بين الأمثلة القليلة عالميا علي نزول ملايين المحتجين إلي الشوارع ضد نظام استبدادي من دون سقوط عدد كبير من الإصابات. الآن وبعد أن أصبح حركة أوسع نطاقا من الاحتجاجات الأسبوعية المنظمة يومي الثلاثاء والجمعة ميز "الحراك" نفسه من خلال هيكلية قيادية متطورة ومختلفة وغير مألوفة مثل العزل الذاتي الضروري لمحاربة فيروس كورونا الاختبار الأكبر للحركة منذ أيامها الأولى من احتجاجها ضد بوتفليقة وصحيح أن المحتجين حافظوا علي وحدتهم واستمرار يتهم غير أن الوباء أرغم الحراك علي مواجهة معضلة حيث أن الدفاع عن دولتهم أصبح يعني تعليق مظاهرتهم.

هذا وسبق و واجه "الحراك" انتقادات بسبب طبيعته التي تفتقر إلي قائد حيث تمثل الجهات الفاعلة التي يحترمها "الحراك" توجهات إيديولوجية مختلفة لهذه الحركة ولكنها لا تشكل هيئة حاكمة واحدة واعتبر البعض انه لا يمكن للحراك المشاركة في مفاوضات ناجحة مع النظام الجزائري من دون هيكلية قيادية واضحة ومترابطة. لكن واقع أن الحركة لا تمثل موجة إيديولوجية محددة بل هي مستوحاة من إيديولوجيات متعددة بدءا بالإفراد الأكثر تحفظا من المجتمع الجزائري وصولا إلى الأفراد المعتدلين والتقدميين ساهم في تعقيد المساعي لإيجاد صوت تمثيلي.

مع ذلك تشير استجابة "الحراك" للضرورة أن الحركة الاحتجاجية في الجزائر منظمة بطريقتها الخاصة. فقد عزز عدد من الجهات الفاعلة التي يحترمها "الحراك" وكل منها من خلفية محددة الوعي حيال خطر الاستمرار في تنظيم الاحتجاجات ضمن دوائرها

الإيديولوجية وعليه دعت بعض الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية الرئيسية في الحراك بمن فيهم كريم طابو ومصطفى بوشاشي وعبد العزيز رحابي و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" والمنظمات الطلابية إلى تعليق الحراك كرد لاحتواء تفشي الفيروس.

وفي ظل هذا الابتعاد عن الاحتجاجات الفعلية بالنزول إلى الشارع بعد مرور أكثر من عام على الجهود المستمرة، اكتست وسائل التواصل الاجتماعي أهمية أكبر ففي حين أن وسائل الإعلام التقليدية في الجزائر تخضع لسيطرة الحكومة تعمل منصات علي غرار "فيسبوك" و "تويتر" و "انستغرام" كوسائل إعلام و أدوات بديلة ينشر من خلالها الناشطون ما يريدون قوله لاشك في أن هذه الخطوة ليست تكتيكا جديدا فقد قيل وكتب الكثير عن دور وسائل التواصل الاجتماعي خلال انتفاضة "الربيع العربي" التي انطلقت في العام 2011.

لكن أثبتت وسائل التواصل الاجتماعي الآن فعاليتها في وقف الاحتجاجات كتدبير احترازي ردا علي تفشي فيروس كورونا.

وأدت الحملات علي هذه الوسائل من أجل تعليق "الحراك" بشكل مؤقت إلي إجماع واسع النطاق علي ضرورة مثل هذه الخطوة. وأصبحت مقاطع الفيديو المباشر عبر فيسبوك بدلا من مصادر الإعلام التقليدية الوسيلة المقصودة لمناقشة سبل مواجهة الفيروس.

ويشير رد "الحراك" إزاء تفشي الوباء إلى أن الحركة الجزائرية تتمحور حول محرك أكبر من مظاهراتها الأسبوعية، فقدره "الحراك" علي اتخاذ قرارات سريعة وعميلة خلال انتشاره وباء تبين أن المظاهرات في الواقع أداة لقوة دافعة مجتمعية أوسع نطاقا-وهي صحوة الوعي الجماعي وتغيير النماذج التي تحدد معالم الجزائر.

وقبل الخطر الذي يطرحه فيروس كورونا كانت الحركة بمثابة قوة تتفاعل إزاء اقتراحات الحكومة وطلباتها.

أما الآن فتدفع حدة الخطر بالحراك إلي لعب دور قيادي إلي جانب الحكومة. ف "الحراك" يعد العديد من مبادرات التضامن ويوفر المساعدات المالية للشريحة الأكثر تأثرا ويلجأ إلي تدابير للحجر المنزلي الطوعي. وبالفعل أعاد "الحراك" تحديد معالم تظل كافة أرجاء البلاد. اليوم العكس صحيح، فيلعب المواطن دور قيادة البلاد ومن هذا المنطلق بدأ "الحراك" أكثر من مجرد قوة سياسية بل هو أداة إشراك مجتمعي مغيرا بالتالي مفهوم أن تكون مواطن جزائري.

المطلب الثالث: بروز انقسامات مجتمعية.

تماما كما يسלט فيروس كورونا الضوء علي جوانب النظام الجزائري و "الحراك" علي السواء انه يكشف في الوقت نفسه العديد من الانقسامات المجتمعية التي اتسمت بها الجزائر طيلة عقود. ورغم حملات التوعية ستستدعي السيطرة علي الوضع تدابير حجر منزلي متشددة وبما أن الدولة طورت نمطا من سلوك الرعاية الأبوية، تبين أن المجتمع الجزائري بحاجة للإرشاد المستمر بشأن الخطر القائم وهو عاجز عن اتخاذ مبادرات خاصة.

وكان بعض المحافظين الدينيين الجزائريين رفضوا جهود الحكومة لتطبيق التباعد الاجتماعي وعندما قررت الحكومة إقفال المساجد بشكل نهائي هب واجب معارضة هذه الخطوة في نفوس بعض الجزائريين، بمن فيهم بعض المشاهير انطلاقا من المبادئ الدينية ورغم أن المحادثات بشأن دور الدين في الدولة معقدة للغاية في الجزائر بسبب دور الحركات الإسلامية في الحرب الأهلية المطولة في تسعينيات القرن الماضي تشير هذه المقاومة إلي أن الجزائريين لا يزالون متمسكين بمبدأ التحفظ الديني التقليدي. وتثير هذه الواقعة أيضا احتمال أن الجزائريين أن كانوا سيصوتون بحرية قد يصلون إلي السلطة مرة أخرى حزبا إسلاميا معتدلا اقل عنفا ربما إنما ليس اقل تطرفا من " الجبهة الإسلامية للإنقاذ".

علاوة علي ذلك ساهمت الانقسامات الطبقية في المجتمع الجزائري بدورها في تعقيد الاستجابة للفيروس. ومن العوامل التي جعلت الحكومة ترجئ فرض تدابير تقليدية كانت التداعيات الاقتصادية الهائلة علي الشعب ولا سيما بعد زوال قسم كبير من الطبقة المتوسطة في البلاد. وفي حين أن الطبقة العليا قادرة علي التأقلم مع التدابير الضرورية لوقف انتشار الفيروس إلا أن الطبقة الدنيا الكبيرة في البلاد لا يمكنها الصمود أن تم فرض حظر تجوال في البلاد من دون تقديم مساعدات مالية وهو تحذير للمستقبل بان مثل هذا الانقسام الصارخ موجود.

لكن الأزمة أظهرت اتجاهها ايجابيا واحدا في المجتمع الجزائري وهو انخراط الشاب في حين أن تأثير الفيروس علي الكبار في السن اكبر حتما ينخرط الشباب الجزائريون بنشاط في العديد من المبادرات علي غرار صناعة الكمادات وتعقيم الشوارع لمساعدة أبناء وطنهم ما يظهر أن مورد البلاد الحقيقي هو شبابها وليس قطاع الموارد الهيدروكربونية.

لا يخفي علي احد أن الجزائر تواجه أزمة اقتصادية وشيكة. فالبلاد تعتمد علي الهيدروكربون ونظامها السياسي يعاني خلا و وظيفيا فلم تتمكن من تطبيق الإصلاحات

اللازمة لتتويع الاقتصاد و تمتين القطاع الخاص ومواجهة معدلات البطالة العالية ولاسيما في صفوف الشباب الذين تسوء أوضاعهم في ظل فيروس كورونا المستجد ما أدى إلي زيادة نسبة البطالة وتسريح العمال ووقف المصانع ...

المطلب الرابع: فيروس كورونا هو الإنذار الأخير للجزائر.

تستجيب كل دولة لتفشي فيروس كورونا بأسلوبها الخاص لكن بالنسبة للجزائر يعتبر هذا الخطر إلي جانب التحديات ونقاط الضعف السياسية و الاجتماعية التي برزت في مساعي التوصل إلي استجابة الإنذار الأخير لفهم ما سيحصل في حال لم يتم حل الأزمة السياسية التي تتخبط بها البلاد قريبا. ويثبت تبون انه يفتقر إلي تفويض الشعب الضروري لإدارة الأزمة الصحية بفاعلية ولا حتى الأزمة الاقتصادية التي ستليها ولن يكون من المفاجئ أن يتسبب فيروس كورونا بإنهاء ولايته بعد تفشي المرض أو حتى خلاله.

وفي حين أن قدرة "الحراك" علي تعليق احتجاجاته ملحوظة سيتمثل الاختبار التالي الذي سيواجهه في ما إذا كان يستطيع العودة إلي الشارع بفعالية بعد انحسار الخطر. وأصبح واضحا الآن أن الاحتجاج يومين في الأسبوع لن يكون كافيا إذ يشير احتجاج إضافي نظم أيام السبت مباشرة قبل تعليق المظاهرات وقبول بتدابير قمعية متشددة بشكل استثنائي إلي أن "الحراك" يحاول تكييف إستراتيجيته.

وحتى عندما يصبح الاحتجاج أمنا مجددا لا يمكن للحركة أن تستعيد وضعها القائم قبل فيروس كورونا. فبإمكانها إما التصعيد و ممارسة المزيد من الضغوط علي الحكومة أو التخفيف من حدة التصعيد وفي هذه الحالة ستزول تدريجيا. وسيتوقف المسار الذي سيسلكه "الحراك" علي قدرته علي تنظيم صفوفه والاضطلاع بدور البديل لاستجابة النظام غير المرضية إزاء تفشي المرض . وان كانت أساليبه غير المألوفة من القيادة غير المتجانسة ناجحة في الحفاظ علي دعم مختلف التيارات الإيديولوجية في الجزائر يمكن أن يكتسب شعبية ويعود إلي الشوارع بقوة اكبر وبما أن عيوب النظام الحالي تتضح أكثر فأكثر بعدما أصبح يزرع تحت وطأة الوباء سيعتمد مستقبل الجزائر بشكل متزايد علي ما آدا كان " الحراك" سيكون علي قدر المسؤولية ويوفر بديلا قابلا للتنفيذ علي ارض الواقع¹.

* **منحة البطالة كبديل للوضع الراهن.**

1 - غبولي زين العابدين، 9 أبريل 2020، ماذا يعني فيروس كورونا للنظام السياسي " الحراك " ، المجتمع والمستقبل في الجزائر، تم الاطلاع عليه 7 ماي 2022 <https://www.washing2022.org/toninstitute.org>

انطلاقاً من المرسوم التنفيذي رقم 22-70 مؤرخ في 9 رجب 1443 الموافق 10 فبراير سنة 2022 الذي يحدد شروط وكيفيات ومبلغ منحة البطالة وكذا التزامات المستفيدين منها. حيث نظراً لأهمية هذا المرسوم فسوف نعرضه حرفياً و هو كالتالي:

أن الوزير الأول:

- بناء على تقرير وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
- وبناء على الدستور لاسيما المادتان 112-5 و141(الفقرة 2) منه.
- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 90-03 المؤرخ في 10 رجب عام 1410 الموافق لـ 6 فبراير سن 1990 المتعلق بمفتشية العمل المعدل و المتمم.
- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-12 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق 26 مايو سنة 1994 الذي يحدد نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي المعدل و المتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 04-19 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل المعدل و المتمم.
- وبمقتضى القانون رقم 05-04 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005 و المتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين¹.
- وبمقتضى القانون رقم 21-16 المؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 30 ديسمبر 2021 و المتضمن قانون المالية لسنة 2022 لاسيما المادة 190منه.
- وبمقتضى المرسوم رقم 85-34 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985 الذي يحدد اشتراكات الضمان الاجتماعي لأصناف خاصة من المؤمن لهم اجتماعياً المعدل و المتمم.
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-275 المؤرخ في 19 ذي القعدة عام 1442 الموافق 30 يونيو 2021 و المتضمن تعيين الوزير الأول.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 13 فبراير 2022، ص11-12.

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-281 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1442 الموافق 7 يوليو سنة 2021 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة المعدل.
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-50 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1422 الموافق 21 يناير سنة 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية و عملها المعدل.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 19 محرم عام 1427 الموافق 18 فبراير 2006 الذي يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل و تنظيمها و سيرها المعدل و المتمم.

يرسم ما يأتي:

- الفصل الأول:

*شروط الاستفادة من منحة البطالة.

- المادة 01:

يهدف هذا المرسوم إلي تحديد شروط و كفاءات و مبلغ منحة البطالة وكذا التزامات المستفيدين منها لأحكام المادة 190 من القانون رقم 21-16 المؤرخ في 25 جمادي الأولي عام 1443 الموافق 30 ديسمبر سنة 2021 والمتضمن قانون المالية لسنة 2022.

- المادة 02:

للاستفادة من منحة البطالة يجب علي البطل طالب الشغل لأول مرة أن يستوفي الشروط الآتية:

- أن يكون من جنسية جزائرية.
- أن يكون مقيما بالجزائر.
- أن يبلغ سنه ما بين 19 و 40 سنة.
- أن يكون مسجلا كبطل طالب للشغل لأول مرة لدي مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ما لا يقل عن ستة (6) أشهر.
- ألا يتوفر علي دخل آيا كانت وظيفته.
- أن يبرر وضعيته تجاه الخدمة الوطنية .
- ألا يكون مسجلا في مؤسسة للتعليم العالي أو للتكوين المهني.

- ألا يكون قد استفاد من الأجهزة العمومية لدعم أحداث وتوسيع النشاطات و المساعدة الاجتماعية.

- ألا يتوفر الزوج علي أي دخل آيا تكن طبيعته.

- **المادة 03:**

- يستفيد كذلك من هذه المنحة المحبوسين اللذين استوفوا مدة عقوبتهم ولا يتوفرون علي دخل ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم.

- بغض النظر عن أحكام الشرط الرابع من المادة 02 أعلاه لا يخضع الأشخاص المذكورون في الفقرة الأولى لشرط اجل ستة (6) أشهر.

- تحدد كفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالعمل والتشغيل ووزير العدل والوزير المكلف بالمالية.

- **المادة 04:**

يخضع الإبقاء على الاستفادة من منحة البطالة بالنسبة للمستفيد للالتزامات الآتية:

- التقدم لدي مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بمكان إقامته لتجديد تسجيله.

- الاستجابة إلى استدعاءات مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل.

- عدم رفض عرضي (2) عمل مطابقين لمؤهلاته.

- عدم رفض تكوين يرمي إلي تحسين قابلية تشغيله.

- **المادة 05:**

- يمكن مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل أن تقترح تكوينا للمستفيد لاسيما في المهن التي تعرف عجزا في سوق العمل, بهدف تحسين قابلية تشغيله وتسهيل إدماجه المهني.

- يستمر المستفيد الموجه نحو التكوين في تقاضي منحة البطالة خلال فترة التكوين في حدود المدة المنصوص عليها في المادة 7 أدناه.

- يترتب على تخلي المستفيد عن التكوين إلغاء منحة البطالة.

- تحدد كفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالعمل و التشغيل والوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين.

- **الفصل الثاني:**

* أحكام مالية.

- **المادة 06:**

- تسجل الاعتمادات المالية الخاصة بتمويل منحة البطالة بعنوان ميزانية تسيير الوزارة المكلفة بالتشغيل.

- تسيير هذه الاعتمادات المالية من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل.

- تخصص حصة تحدد ب: 15% من النفقات المخصصة بعنوان منحة البطالة. لتغطية تكاليف التسيير التي تتحملها الوكالة الوطنية للتشغيل. وتبقي منها حصة 0.5% مرهونة بنتيجة أداء الجهاز.

- المادة 07:

- يحدد مبلغ منحة البطالة الذي يتقاضاه المستفيد ب 13.000 دج.

- تقع تكاليف التغطية الاجتماعية في مجال التامين عن المرض على عاتق الدولة.

- تدفع منحة البطالة شهر يا لمدة ستة أشهر (6) قابلة للتجديد مرة واحدة فقط وفقا لكيفيات تحدد بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالداخلية والوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين والوزير المكلف بالتعليم العالي.

- الفصل الثالث:

* متابعة الجهاز ومراقبته.

- المادة 08:

- تضمن مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل متابعة تنفيذ الجهاز ومراقبته بالاتصال مع المصالح غير المركزية للوزارة المكلفة بالتشغيل.

- المادة 09:

يوقف منح دفع البطالة في الحالات الآتية:

- تتصيب المستفيد أو زوجه في منصب شغل أو في إطار الأجهزة العمومية لدعم أحداث وتوسيع النشاطات.

- بطلب من المستفيد .

- رفض المستفيد عرضي(2) عمل مطابقين لمؤهلاته.

- رفض المستفيد تكوينا يرمي إلي تحسين قابلية تشغيله.

- استفادة المعني أو زوجه من دخل أيا تكن طبيعته.

- وفاة المستفيد.

- المادة 10:

- دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في أحكام قانون العقوبات يترتب علي كل تصريح كاذب أو تزوير في الوثائق من اجل الاستفادة من منحة البطالة.

- وقف دفع المنحة و استرداد المبالغ المحصلة دون وجه حق طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- المادة 11:

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 09 رجب عام 1443 الموافق 10 فبراير سنة 2022.

المبحث الثالث: آثار البطالة.

إن للبطالة من الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية و السياسية التي لأي مكن إهمالها فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا علي الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي.
المطلب الأول: الآثار السياسية.

تعد البطالة وبمصاحبتها المختلفة مصدرا من مصادر التوتر الاجتماعي وعاملا كبيرا من عوامل تأزم العلاقة بين السلطة والمجتمع، فهي تهدد الروابط والبنية والمؤسسات داخل المجتمع وتندثر بتفكيكها، فتصبح العلاقة تتسم بالتذبذب وغالبا ما تضطر السلطة بدواعي تأمين مستلزمات الأمن الاجتماعي، إلي إجراءات قضائية أو أمنية لا تخلو من العنف، قد تؤدي في مجالات كثيرة إلي إيجاد بؤر صراع تترك أثارها السلبية علي الطرفين، هذا فضلا علي ما تتكبده السلطة من خسائر مادية لتمويل برامجها الأمنية للحد من الجريمة وملاحقة المتورطين في السلوك الإجرامي وهذه الخسائر يتحمل أعباؤها الاقتصاد الوطني، كما أن البطالة مازالت تؤثر بشكل كبير علي سياسات الدول حيث كانت سببا في القيام بعمليات سياسية، حيث أدت إلي إسقاط أنظمة وحكومات والثورات الأخيرة التي حصلت في بعض

الدول العربية والتي أدت إلى تغيير حكومات وحكام كخير دليل على تأثير البطالة، تقاوم الظاهرة أدى إلى تفجير الوضع ومن ثم إلى التغيير.¹

- ضعف درجة المشاركة السياسية.

- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني و الانتماء الذي يؤثر سلبا اتجاه الوطن وأفراد المجتمع.

- إمكانية أن تؤدي البطالة إلى غرس الفكر التطرفي في وسط أفراد المجتمع.²

- تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.³

- البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب.

- تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو غير شرعية بما يسمى في الجزائر بالحرقة بحثا عن فرص عمل و فرص أحسن للعيش.

- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة.

- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار للدولة و تغيير الحكومات فيها.⁴

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية.

لا يخفى على احد أن البطالة أصبحت تشكل هاجسا للعام والخاص، خاصة التحديات التي تواجه شباب العصر والتزايد السريع للكثافة السكانية مقابل تناقض الموارد وتزايد حدة الصراع عليها وما ينجر عن ذلك من تضائل فرص الشغل وارتفاع حدة البطالة، هذه الأخيرة وخاصة بطالة الشباب التي يمكن أن تقود إلى ظهور العديد من السلوكيات

1 - رقية خياري، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر-البطالة)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية)، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، الجزائر، (2013-2014)، ص 205.

2 - سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة. (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، التسيير جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية و علوم قسم التسيير، الجزائر ، (2009-2010)، ص15.

3 - خبايا عبد الله، خبايا صهيب، مداخلة بعنوان "الإستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة و البطالة"، ملتقى دولي : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر، ص7.

4 - سليم عقون، مرجع سابق ذكره، ص15.

السلبية غير المرغوب فيها والمنبوذة اجتماعيا وكما تؤثر علي الحالة النفسية للفرد العاطل والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- تؤدي البطالة إلي انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فعالية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي.¹

- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العاطلين التي تؤدي إلي تفشي العديد من النتائج الوخيمة وبروز ظواهر اجتماعية سلبية، كما أنها قد تصيب العاطل عن العمل بالكآبة والحسرة والتدهور النفسي والذي يؤدي بذلك إلي تدهور الجسمي أي مشاكل صحية كذلك، وهذا زيادة على انخفاض المستمر للمستوي الثقافي للعاطل.²

- إن أول ما يمس الفرد في كرامته وإنسانيته في عدم تمكنه من كسب قوته مع قدرته على ذلك كما يجد نفسه محروما من ابسط أنواع الحقوق في العيش بالمقارنة مع الآخرين، وكذا تعطل القوى الإنتاجية تؤثر على انخفاض المستوي المعيشي وهو ما يؤدي بدوره إلي انتشار مختلف الأنشطة الإجرامية ومختلف الآفات المنبوذة والتي تؤثر بالسلب علي المجتمع كالشغب، القتل، السرقة والمخدرات... الخ.³

- البطالة قد تفقد بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم، فوقت البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم.⁴

- البطالة تؤدي إلي نشوء إحباط نفسي سيئ لدي العاطل وتخلق لديه جو نفسيا مضطربا.
- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة علي إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام و الإيواء.

- تأخير سن الزواج إلي ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة علي الإناث والذكور.⁵

1 - رقية خياري، مرجع سابق الذكر، ص 207.

2 - محمد دمان ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية قسم الشريعة، الجزائر، 2007-2008) ص52.

3 - احمد محمد عبد العظيم الجمل، البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع و الترجمة، مصر، 2007، ص 161.

4 - إبراهيم طلعت، البطالة و الجريمة، دار الكتاب، الجزائر، 2009، ص 202.

5 - سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009، ص14.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية.

- أصبحت مشكلة البطالة تكتسي أهمية بالغة لما لها من آثار اقتصادية على المجتمع والفرد، فهي محل انشغال السلطات العمومية في أي بلد، كما أنها تشغل بال العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، ولعل من أبرز آثارها الاقتصادية نذكر ما يلي:
- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل و الإنتاج¹.
 - ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لان الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بان هناك إنتاجا لدي أفراد، والإنتاج مرتبط بالعمل.
 - تكلفة إعادة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.
 - خسارة الإنفاق علي التعليم حيث أن التعليم الذي انفق علي الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل².
 - انخفاض حجم الإيرادات للدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخل الناجم عن البطالة.
- خلاصة الفصل:

خلال السنوات الماضية عرفت الجزائر برامج تنموية أساسية تتمثل في برامج الإنعاش في جميع المجالات الاقتصادية السياسية الاجتماعية حيث رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة و التي كانت تهدف من خلالها إلى التطور والنهوض بجميع القطاعات.

تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات إلا أنها تفنقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لآخري مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها.

1 - مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان 2002، ص200.

2 - أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية، طبعة 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص53.

الفصل الثالث

طرق معالجة مشكلة البطالة في الجزائر

تمهيد:

المبحث الأول: الجهود المبذولة لحل مشكلة البطالة:

المطلب الأول: الاتجاهات الفكرية المتوفرة لحل مشكلة البطالة.

المطلب الثاني: الرؤية المقترحة لحل مشكلة البطالة.

المبحث الثاني: الحلول والإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة مع تقييم فعالية برامج مكافحتها.

المطلب الأول: الحلول المتخذة لمعالجة مشكلة البطالة.

المطلب الثاني: الإجراءات المقترحة للتخفيف من آثار البطالة.

المطلب الثالث: تقييم فعالية برامج مكافحة البطالة في الجزائر.

خلاصة الفصل:

تمهيد:

تعتبر البطالة من أهم القضايا التي تعكر صفو حياة الأفراد وصناع القرار من حين لآخر، ولا يمكن المبالغة في أن الكثير من المشاكل الاجتماعية بل والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب تعود إلي مشكل البطالة، حيث تسعى الدول إلى بذل مجهود للقضاء عليها إلا أنها لم تفلح في ذلك.

وبالرغم من ذلك مزال هناك جهود ومساعي من اجل إيجاد حلول أو إعطاء اقتراحات في هذا المجال وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الورقة البحثية.

المبحث الأول: الجهود المبذولة لحل مشكلة البطالة:

المطلب الأول: الاتجاهات الفكرية المتوفرة لحل مشكلة البطالة.

عالج علماء الاقتصاد في الغرب مشكلة البطالة بطرق عديدة، لكنها مازلت قائمة دون حل جذري ومازال إعداد العاطلين عن العمل في تزايد مستمر، فالاقتصادي البريطاني فيليبس توصل إلى أن القضاء علي مشكلة البطالة يكمن في زيادة معدلات التضخم، واقترح غيره ضرورة السيطرة علي النمو السكاني وبين آخرون أن استخدام الأساليب المتطورة يسبب تزايد في نسبة العاطلين عن العمل وذلك لان الآلات تحل محل الأيدي العاملة، ورأي غيرهم ضرورة توسيع قاعدة التعليم الحرفي لحل هذه المشكلة وبين اقتراحات خاصة بتنمية التقنيات والصناعات كثيفة العمالة أي تلك المشغلة لأكثر قدر ممكن من العمالة كأحسن الحلول الناجعة إلي أخري خاصة بتوسيع الحكومة في تشغيل العاطلين بها وتوفير القروض لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة كحل إسعافي سريع للتعامل مع المشكلة. إلا أن جميع هذه الحلول لم تكن سوي معالجات سطحية أنية لا تتعدي كونها مسكنات وقتية، فالتضخم يضعف كتلة الأجور النقدية ويجعل الأجور الحقيقية متآكلة مما يفاقم من مشكلة الفقر وبالتالي يؤدي إلي زيادة نسبة البطالة. والتسعير الإجمالي يؤدي إلى اختفاء السلع والعمالة الماهرة من الأسواق، ويساعد في نمو أسواق تترعرع فيها أسعار الظل المتحكمة، ويزيد من هجرة الكفاءات والعقول ويبقي علي جهاز ضعيف الإنتاجية، كذلك الحال بالنسبة للقروض الموجهة لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكنها توليد بعض فرص العمل ولكن علي نطاق متواضع لا يتناسب مع حجم المشكلة الحقيقي.

إن العمال سواء كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل هم بشر ذو أحاسيس وعواطف، لهم متطلبات وحوائج ولا يمكن النظر إليهم كعوامل إنتاج وموارد دخل بمعزل عن تلك المتطلبات، ولا يمكن تسييرهم كتسيير الآلات والمخازن والأموال وما إلي ذلك من أصول ثابتة، وإلا أدي ذلك صراعات وتصادمات بين نقابات العمال من جهة وأرباب العمل من جهة أخري حتى إن بعض الدول كبريطانيا حولت هذه النقابات إلي حزب سمي حزب العمال، ولقد شارك في السلطة ولكن دون أن يحقق حولا لمشكلة البطالة التي قام أساسا من اجل تقليصها أو التخلص منها أن أمكن.¹

1 - سامر مظهر قنطججي، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، حماه، سوريا، ص 14-15.

إن المعالجة الجادة والفعالة لهذه المشكلة لن تتأتى من خلال حلول جزئية أو سريعة، خصوصا بعد فشل الحلول المختلفة التي قامت بها معظم الدول لحلها أو حتى التخفيف من حدتها بداية من المفكرين الأوائل أمثال أينز وغيره من الذين حاولوا من خلال نظرياتهم أن يقضوا علي البطالة أو حتى التقليل منها ويعيدوا للاقتصاد توازنه.

إلا أن تلك الحلول كانت مؤقتة، ولكن بإمكانها الصمود أمام الأزمات والمشاكل التي تظهر من فترة لآخري، وفشل تلك الحلول يحتم علي الدول إيجاد آليات وطرق أخري تكون أكثر فاعلية للقضاء أو على الأقل التقليل من البطالة إلى أدنى المستويات الممكنة.

المطلب الثاني: الرؤية المقترحة لحل مشكلة البطالة.

إن الحل الدائم لمشكلة البطالة يتطلب تنمية حقيقية شاملة، إن هذا التوجه التنموي الشامل ينطوي على عناصر كثيرة منها النظر إلى عنصر العمل على انه طاقة يجب أن تستغل وليس على انه مشكلة، حيث إن هذا التوجه ينبهنا إلى الحاجة المستمرة إلى الاستثمار في رأس المال البشري الذي يمثل ضرورة حتمية للنمو المستقبلي والتنافسية العالمية.

ومن هذا التوجه التنموي الشامل أيضا عنصر جديد يتمثل في جعل سياسة التشغيل هي الهدف الاسمي للسياسات الاقتصادية الكلية الشاملة، بمعنى أن العمالة لا يجب أن ينظر إليها في إطار سياسة قطاعية، ولكن يجب التعامل معها من خلال التنسيق والتكامل الفعال بين جميع السياسات الاقتصادية الشاملة والهيكلية والاجتماعية و السياسية والثقافية وهو جوهر التنمية الحقيقية الشاملة. وان التحول من الحلول الجزئية إلي التوجه الشامل لمعالجة مشكلة البطالة يتمثل في خمسة توجهات أساسية في برنامج تقترحه نشرة رؤية الأسواق العالمية التي تصدرها هيئة الخدمات التجارية الأجنبية الصادرة سنة 2004 وذلك لمواجهة مشكلة البطالة تلك التوجهات:

01- الحاجة إلى سياسة اقتصادية توسعية شاملة:

وهي التحول من السياسة الانكماشية إلى سياسة توسعية أكثر جرأة وإيجابية وقد نظرت السياسات الانكماشية التقليدية إلى المواقف على أنها اختيار أو مقابلة بين التوظيف والتضخم. فقد تحيزت هذه السياسات عامة إلى ضبط التضخم لما له من آثار سلبية على النمو حتى ولو أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة.

ونتيجة لذلك صممت السياسات المالية والنقدية لاحتواء التضخم، وفي ظل تلك النظرة بدأت نظرة جديدة في الظهور تدعو إلى وقف هذه الاتجاهات الانكماشية وجعل العمالة والتوظيف هي الهدف المركزي للسياسات الاقتصادية الكلية الشاملة، أي لا يجب أن نحارب التضخم ولكن يجب أن نعطي الأولوية للتوظيف حتى ولو أدى ذلك إلى تحمل بعض تكاليف التضخم.

ولهذا وجب أن ترافق الإصلاحات الاقتصادية الكلية إصلاحات أخرى مكملتها علي المستوى الاقتصادي الجزئي، وتتطلب هذه الإصلاحات لعناصر الأسواق والجوانب المؤسسية التي تمكن من الأداء الجيد.

وأخيرا فان قضية التنافسية الخاصة بالاقتصاد الجزائري تعتمد علي نوعين من الإصلاحات رفع مستوي قوة العمل وخلق البيئة الممكنة خالية من البيروقراطية والتعقيد.

02- النهوض بإنتاجية قوة العمل:

تمثل العمالة الكاملة سياسة اجتماعية غاية في الأهمية وان الأداة الأساسية لتحقيق ذلك تتمثل في السياسة النقدية والمالية الفعالة، إلا انه علي المدى الطويل لن تكون هذه السياسات كافية حيث يجب أن تكمل وتدعم بسياسات اقتصادية جزئية أخرى تمكن الناس ليس فقط من مجرد حصولهم علي وظائف وأعمال، وإنما أعمال جيدة ومرضية تنطوي هذه السياسات الجزئية علي التعليم السليم والتدريب الفعال، وتحقيق درجة من مرونة سوق العمل.

وتعتبر قضية بناء المهارات بصورة خاصة من بين جميع هذه المتطلبات الحد القاطع لتحديد العائد من عنصر العمل وتحقيق تنافسية مرموقة للاقتصاد بصورة عامة، وبالرغم من الجزائر تمتلك نظم تعليمية لا بأس بها إلا أن إمكانية قوة العمل بعيدة تماما عن قدراتها الممكنة بسبب الإنتاجية المنخفضة حسب المعايير العالمية وبسبب سوء توجيهه واستغلال رأس المال البشري، إن الهدف الأساسي من أي إستراتيجية لمواجهة البطالة يجب أن يكون

تطوير مهارات قوة العمل ومن المقترح بالإضافة إلى إصلاح النظام التعليمي إقامة نظام تدريبي بناء على الطلب المحدد.

03- إصلاح القطاع العام:

تعتبر عملية إصلاح الخدمات العمومية من أقدم العمليات التي باشرت بها العديد من الدول فقد حاولت اتخاذ إجراءات إصلاحية باءت معظمها بالفشل نتيجة للضغوط الدائمة لتشغيل الخرجين الجدد في الحكومة و القطاع العام، حتى انه لازال في الوقت الحاضر تحاول العديد من الحكومات تعيين الآلاف من المتخرجين وذلك من اجل المحافظة علي دور الدولة كمصدر أساسي لتشغيل الخرجين واقل ما يفعله هذا الاتجاه هو سوء استغلال رأس المال البشري في تقديم الخدمات العمومية .

ومن هنا توجه إستراتيجية بعيدة المدى نحو تحويل مستمر لقوة العمل بعيدة عن القطاع العمومي حيث إن الانتقال إلي اقتصاد عال الإنتاجية يستلزم خدمات عمومية فعالة تكون هي الذراع الضروري لحكومة حديثة، ويمكن في هذا الإطار عرض خبرة الجزائر في إعداد موظفين حكوميين إداريين من خلال المدرسة العليا للإدارة وذلك لإعداد نوعيات عالية الكفاءة.

إن الاستثمار من أهم مداخل مواجهة البطالة، وتعتبر التكلفة المالية للمعاملات من أهم الأسباب وراء تخلفه في الجزائر، فكما يقول تقرير البنك الدولي تعتبر إفريقيا هي أعظم دول العالم تكلفة لتسجيل وإقامة المنشآت مما يعظم من حجم القطاع الاقتصادي غير الرسمي.

كما تشير معظم الإحصائيات عن إفريقيا إن الرشوة هي المكون الأساسي من تكلفة إقامة المشاريع وان انتشار الفساد مرجعه إلي عدم وضوح وعدم شفافية القوانين المنظمة هذا بالإضافة إلي سوء البنية التحتية من طرق وطاقة واتصال, كما يعتبر تنفيذ العقود مكلفا و يستغرق مدة طويلة للغاية¹.

1 - سميحة فوزي، سياسة الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، بتصرف مؤتمر حول التشغيل والبطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 13-14 جانفي 2002، ص10.

04- الاهتمام بالتعليم و البحث العلمي وبقواعد الارتقاء بالإنتاجية و التنمية:

كما انه في الجزائر يعتبر قطاع الزراعة مهما بالنسبة لمواجهة مشكلة البطالة لأنه يولد فرص عمل بطريقة أسرع و بتكلفة اقل مما يحدث في أي قطاع اقتصادي آخر، كما أن فرص العمل المولدة هذه تمتلك تأثيرا ايجابيا هائلا بدرجة تفوق قطاع الصناعة و السياحة. بالإضافة إلي أن الزراعة توفر فرص العمل في المناطق الريفية التي لم تحضي بنصيبها العادل في التنمية.

وتضيف منظمة العمل الدولية في تقريرها الصادر سنة 2006 م انه إذا أرادت الدول إن تخفض من معدل بطالتها إلي النصف سنة 2015 م فعليها إن تسرع من معدلات نموها الاقتصادية أكثر بكثير من معدلاتها التاريخية التي تبلغ $3.5/1$ وهذا لا يتحقق إلا من خلال التحول من عمالة منخفضة الإنتاجية إلي أخرى تعتمد في إنتاجها علي المعرفة تمكنها من إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية و للتمكن من الوصول إلي هذه القاعدة لا بد من المزيد من الاستثمار في البحث العلمي و بحوث التطوير.

05- حتمية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتميز الصناعات الصغيرة بخصائص تجعلها أكثر ملائمة حيث إن إنشائها لا يحتاج إلي أموال كبيرة بالمقارنة مع المنشآت المتوسطة والكبيرة، ولا تتطلب بنية أساسية عالية ولا تستلزم إلا التقنيات البسيطة والمتوسطة، وتعتمد علي الموارد والخامات المحلية وإعادة استخدام المخلفات، ويمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع كما لا تحتاج إلي تدريب عال إذ أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في الصناعات الكبيرة يمكن إن يوظف ثلاثة عمال واحد في الصناعات الصغيرة كما تتميز بسهولة التكيف و التطوير وسرعة دوران رأس المال².

المبحث الثاني: الحلول والإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة مع تقييم فعالية برامج مكافحتها.

1 - محمد نبيل جامع، الحلول المقترحة لمواجهة البطالة في جمهورية مصر العربية، ج2 ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2011 ،ص05.

2 - عبد العزيز جميل مخيمر، احمد عبد الفتاح عبد العليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، ط2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2007، ص31.

المطلب الأول: الحلول المتخذة لمعالجة مشكلة البطالة.

إن تقادم الضغوط الجديدة الناجمة عن استقرار الاقتصاد الكلي وبرنامج التعديل الهيكلي التي تجسدت علي الخصوص في ترشيد عدد المستخدمين الناجم عن عملية إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي وفي تراجع الاستثمار وإنشاء مناصب الشغل فكان من الضروري علي الدولة إقامة أجهزة تهدف إلى التقليل من عدد المناصب المفقودة وضمان مداخيل بديلة للأجراء الذين سرحوا لأسباب اقتصادية.

يتكون النظام الوطني لحماية الإجراء من خطر فقدان مناصب عملهم بصفه غير إرادية ولأسباب اقتصادية من عدة أدوات ذات طابع اقتصادي واجتماعي نذكر منها ما يلي:

- جهاز مساعدة ودعم للحفاظ علي الشغل و ترقيته وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 94/09 الصادر بتاريخ 1994/04/26.

- نظام التقاعد المسبق و ذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 94/10 الصادر بتاريخ 26 ماي 1994.

- نظام التامين ضد البطالة الصادر في ماي 1994 يرمي هذا النظام إلي ضمان مدخول مؤقت للأجراء المسرحين في إطار إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي جذريا كما يضطلع أيضا بمهمة إعادة إدماج العاطلين عن العمل في الحياة العملية 'ولذلك يعتبر هذا النظام بمثابة الأداة الرئيسية للجهاز الخاص بمرافقة إعادة هيكلة الاقتصاد والتخفيف من أثار التعديل الهيكلي.

- المشاريع الحكومية لتشغيل الشباب ومرافقتهم على إنشاء مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة.

- البرنامج الحكومي الخاص بتشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة.

- النظام الخاص بالتعاقد بعد التسريح للقيام بأعمال المناولة¹.

1 - ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية، مخبر المغرب الكبير، ص 121.

المطلب الثاني: الإجراءات المقترحة للتخفيف من آثار البطالة.

إن تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي وتقليص العجز في الميزانية كان له الأثر المباشر علي تقليص الإنفاق الحكومي على الاستثمار وما صاحب ذلك من تقلص فرص العمل الجديدة إن مساهمة ميزانية التجهيز في زيادة العرض الإجمالي للعمل يتطلب تحقيق 3 شروط أساسية هي:

01- الإرادة السياسية وقدرة الدولة علي زيادة الموارد الموجهة نحو الاستثمار من اجل تمويل مشاريع جديدة وهذا قصد تقليص الاختلالات المتراكمة في بعض القطاعات وزيادة فرص العمل.

02- تحسين وتيرة انجاز الاستثمارات من اجل زيادة فعاليتها في خلق مناصب عمل جديدة.

03- زيادة مشاركة الجماعات المحلية في تمويل أنشطة الاستثمار وهو ما يتطلب إعادة النظر في مصادر إيراداتها وتحسين الجباية المحلية.

- التوسع في سياسات التدريب و إعادة التدريب للبطالين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.

- من اجل زيادة فرص التوظيف باستمرار يتعين إعادة النظر من حين لآخر في مكونات سياسات التعليم و التدريب حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة التي تدخل سوق العمل سنويا و متطلبات هذه السوق.

- الأخذ ببعض التجارب العالمية في مجال التشغيل مثل: تقسيم وقت العمل وتقليص ساعاته والاعتراف الرسمي بالعمل المنزلي.

- يجب العمل على تخفيض التكاليف الغير مباشرة للعمل مما يساعد أرباب العمل الخواص على تشغيل أعداد إضافية من البطالين و بظروف عمل مقبولة.

- استغلال حاجات الشغل في القطاعات الاجتماعية: الصحة التعليم الذي يشكو من نقص عدد المؤطرين وتجديد خارطة التكوين المهني بما يتماشى والخصوصيات المحلية لكل منطقة.

- من الواجب العمل علي تدعيم السياسات البديلة للعمل أو ما تعرف بالسياسات الاقتصادية لمواجهة البطالة مثل برامج تشغيل الشباب و البرامج الخاصة للتشغيل و العمل

الجدى على الانطلاق الفعلي لبرنامج الأشغال الكبرى مما يتطلب إيجاد الآلية التي تسمح بتمويل مثل هذه البرامج الكفيلة بخلق مناصب عمل جديدة.

- تطوير القطاعات ذات الاستعمال الكثيف لعنصر العمل مثل الفلاحة والبناء والسياحة والصناعات التقليدية.

- تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتسيير تداولها لمساعدة العمال الراغبين في العمل و الباحثين عنه و لمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال مع تكييفها المستمر مع ثلاثية التشغيل - التعليم - التكوين.

- يجمع الاقتصاديون على أن مواجهة مشكلة البطالة تتم في المقام الأول من خلال الاستثمار فبدونه لا وجود للشغل غير أننا نؤكد على أن معدلات نمو الاستثمار قد لا يرافقها تطور متناسب معها فيما يتعلق بإنشاء مناصب عمل جديدة وهذا راجع أساسا إلي أن مستوي تطور النمو الديمغرافي وبالتالي المجتمع النشط قد يفوق مستوي نمو الاستثمار وقصد تحقيق الاستثمار للأهداف المرجوة منه فمن الضروري تحسين آليات تسيير نفقات الدولة خاصة فيما يتعلق بنفقات التجهيز بهدف توجيهها قصد مساهمتها في زيادة فرص العمل ودعم كافة الإجراءات الحافزة للاستثمار وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر حاجة لعنصر العمل.

- تحسين وتطوير الدراسات الإحصائية للقياس والمتابعة الدائم لسوق العمل في جانبي العرض والطلب (البطالة) وذلك من خلال القيام بتحقيقات ميدانية منتظمة تعتمد نتائجها كقاعدة أساسية لوضع الإستراتيجية الوطنية لمواجهة البطالة وتحسين ظروف العمل¹.

المطلب الثالث: تقييم فعالية برامج مكافحة البطالة في الجزائر.

ما يمكن ملاحظته إن الوكالات المتخصصة والبرامج المتعددة التي أنشئت لترقية و تدعيم الشغل قد لعبت دورا هاما في الحفاظ على النظام العام الاجتماعي، إذ قامت باحتواء اليأس الشباني في الحصول علي منصب عمل، كما إنها في الوقت ذاته ساهمت في الضبط الاجتماعي من خلال الدراسة والإشراف والمراقبة والضمان للمشاريع المحصل عليها في إطار الوكالات المستحدثة لترقية وتدعيم الشغل.

1 - ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، نفس المرجع السابق، ص126-127.

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها أجهزة التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي السكان الأمر الذي يصعب من معالجة هذه الإشكالية¹.

كما أن أجهزة التشغيل تشترك في بعض النقائص والسلبيات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة منها يمكن حصر مختلف هذه المعوقات في ما يلي:

- من التحديات التي تعيق نجاح البرامج العديدة للحد من ظاهرة بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت احدي معوقات عمل هيئات التشغيل، تكمن في عدم تكيف انظمه و برامج التعليم والتكوين بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين متزايد من الإطارات والعمال المعرضين للبطالة الحتمية عند تخرجهم.

- الصعوبات الإدارية والتمويلية الكبيرة التي يتلقها الأفراد في سبيل الحصول علي خدمات مختلف الأجهزة المدعمة للشغل، لاسيما الداخليين إلى سوق العمل لأول مرة.

- الضعف الكبير للتعويضات المالية التي يتلقاها الأفراد المستفيدون من مختلف الأجهزة الخاصة بالتشغيل إذا ما قورنت بما يطمحون إليه.

مما سبق يتضح انه بالرغم من الإمكانيات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، تبقى الآليات المعتمدة غير كافية وتعيقها تعقيدات قانونية و إدارية، فضلا عن عدم قدرة الشباب العاطل في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة إما لبطء الإجراءات المتخذة و تعقيداتها أو لافتقار الشباب لروح المبادرة مم يسمح بالقول بضرورة إعداد سياسة ورؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الفئات المحرومة وتحل محل الإجراءات الجزئية المتخذة حتى الآن².

1 - عبد الله عالم، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسات التشغيل في الجزائر، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي جامعة المسيلة، 2011، ص06.

2- سميرة العابد، زهية عبا، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث العدد 11، 2012، ص83.

خلاصة الفصل:

يعتبر مشكل البطالة في ارتفاع مستمر علي الرغم من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعرفها المجتمع الجزائري بجميع مؤسساته وكذا الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة في إعداد برامج ووكالات ومكاتب تهدف بها إلي تحقيق الإدماج المهني للشباب، فالآليات التي تتبعها في حل المشكلة هي بمثابة حلول مؤقتة حيث أصبح العمل المؤقت وغير الرسمي الوسيلة البديلة للخروج من حالة النقص والتبعية السياسية و الاجتماعية والمادية للبطالين.

خاتمة واستنتاجات

* الخاتمة:

تعتبر ظاهرة البطالة من المشكلات الاقتصادية التي أرهقت العديد من دول العالم، حيث تعتبر هذه الظاهرة محل اهتمام الدارسين والمفكرين والباحثين وقد تعددت النظريات والأبحاث في دراسة هذه الظاهرة. وتعتبر من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة تقدم العديد من دول العالم، ومن هذا المنطلق سعينا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات عن طريق منهجية تحليلية لمشكلة البطالة حيث ان الهدف من وراء هذا البحث هو محاولة معرفة مشكلة البطالة في شكلها العام وكذا في الجزائر في شكلها الخاص، ومعرفة دراسة وبرامج واليات المعتمدة من طرف الدولة للحد من هذه الظاهرة.

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على إشكالية الدراسة المتعلقة بمدى فعالية سياسات التشغيل في الحد من مشكلة البطالة.

كما ذكرنا في البحث فان مشكلة البطالة تعد من اخطر المشكلات التي تقابل المجتمعات في وقتنا الحالي وهي واحدة من التحديات التي لا بد من الوقوف أمامها والتصدي لها بحزم شديد حيث تسعى الدولة جاهدة لمواجهة هذا المرض الخطير (البطالة) وذلك بتقديم المشاريع لتوفير فرص العمل للشباب والإسراع في توفير الحلول التي تساعد في خلق بناء المجتمع من خلال عمل الشباب طوال الوقت وهذا لان سواعد الشباب هي التي تساعد في بناء الوطن وتطمح الحكومة في تقديم الحل المناسب له من خلال توفير فرص العمل في شتى المجالات.

ومن بين المشاكل التي تزيد في نسبة البطالة النمو السكاني الذي يعد احد الأسباب الرئيسية في زيادة وتفاقم مشكلة البطالة حيث أصبح عدد الخريجين الذين يبحثون عن فرص العمل أكثر من المؤسسات والشركات التي تحتاج إلي الموظفين لذلك يجب زيادة عدد المؤسسات لتتناسب مع الزيادة السكانية كما لا بد من إيجاد العديد من الحلول الهامة والتي تخص البطالة والتي تكون من خلال الدولة عن طريق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي وربط التعليم والتدريب بجميع الاحتياجات الخاصة بالسوق، كما انه لا بد من الاهتمام بتقديم وتعليم الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية التي تساعد في التخلص من البطالة وتعمل على زيادة الدخل للدولة كما تعتبر البطالة سببا من أسباب انتشار الفساد الأخلاقي وذلك بزيادة

خطر إدمان المخدرات والكحول والاهتمام بتقديم الحلول لهذه المشكلة وتوفير فرص العمل للشباب هو السبيل للحد من خطر تعرض الشباب للإدمان.

وعليه فإن التحكم في مشكلة البطالة يستدعي التشخيص الدقيق لمسبباتها والعلاقة المتبادلة فيما يتعلق بالتغذية العكسية بينها وبين البنين الاقتصادي القائم، من أجل تقديم حلول واقعية قادرة فعلا على معالجتها، فعلي الرغم من أنها مشكلة تأخذ سمة العالمية تصيب مختلف الاقتصاديات حتى تلك المرتفعة الدخل، إلا أنها لا تخضع لوصفة جاهزة أو صفة واحدة، ولكن لا بد أن تحاكي التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية... لكل دولة. كما أن مواجهة أزمة البطالة لا بد أن تركز على سياسة اجتماعية وسياسية مرتكزة على ثلاث محاور التنمية البشرية العدالة و الإنصاف ومواجهة الفقر.

* اختبار الفرضيات:

- رفع برامج واليات وتدابير سير العمل من أجل القضاء على البطالة وذلك برسم سياسات واضحة وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.
- من أجل القضاء على البطالة اتخذت الجزائر مجموعة من الإصلاحات ظهرت من خلال تنوع أنماط الشغل المختلفة وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية.
- تزايد عدد السكان وقلة المؤسسات يؤدي إلى قلة العمل وبالتالي ضرورة زيادة المؤسسات.

* النتائج:

- من خلال دراستنا لموضوع البطالة توصلنا الى نتائج سياسة التشغيل من قبل الحكومة الجزائرية للحد من البطالة:
- من خلال بحثنا تبين أن هناك جدل واختلاف بين مختلف النظريات المفسرة للبطالة سواء النظرية الكلاسيكية أو الكنزوية أو حتى الحديثة وهذا بسبب الديناميكية المتسارعة والمتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل بالإضافة إلى عدم تطابق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية.
 - اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراء لمكافحة والحد من البطالة تمثلت في الأجهزة الخاصة لعملية التشغيل سواء كان من قبل الوزارة أو الأجهزة المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب و التي حققت الغاية

المنشودة وذلك راجع لصعوبة التحكم في تسييرها من جهة ومن جهة أخرى مناصب عمل غير دائمة.

- برنامج الإنعاش الاقتصادي لم تستطع دعم النمو وهذا نظرا لضعف ومحدودية الجهاز الإنتاجي في الجزائر مما أدى استفادة المؤسسات الأجنبية من الطلب الذي خلفته هذه البرامج.

* الاقتراحات والتوصيات:

- يجب الربط بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.
- دعم القطاع الخاص لإنشاء فرص عمل.
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الشباب وتمكينه من الحصول على القروض بفوائد بسيطة وتفكيك البيروقراطية.
- ضرورة السيطرة على العوامل المؤثرة في البطالة بشكل مباشر وغير مباشر وذلك من أجل تطويرها لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

أولاً: الكتب.

1. بن حسين ناجي، محمد الهادي مبارك، عبد الحليم عيسوي، البطالة في الجزائر، دراسة تحليلية، مخبر المغرب الكبير.
2. تيني جيمس جوار، استراب ريجارد، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 1999.
3. جامع محمد نبيل، الحلول المقترحة لمواجهة البطالة في جمهورية مصر العربية، ج 2، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2011.
4. الجمل احمد محمد عبد العظيم، البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع و الترجمة، مصر، 2007.
5. حلمي جلال، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، عين شمس، مصر، 2008.
6. الدباغ بشير، عبد الجبار الجر مود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 1999.
7. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة-، دار المعرفة للنشر والتوزيع، 1923-1990.
8. روس أبو بكر محمد العيد: قصة البطالة (مشكلات وحلول). مكتبة الملك فهد الوطنية مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2013.
9. السيد أسامة عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية، طبعة 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
10. طلعت إبراهيم، البطالة و الجريمة، دار الكتاب، الجزائر، 2009.
11. عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
12. القرشي مدحت، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص200.

13. قنطجى سامر مظهر، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، حماه، سوريا.
14. محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين، 2011.
15. مخيمر عبد العزيز جميل، احمد عبد الفتاح عبد العليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، ط2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2007.
16. الوزني خالد، احمد لرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- ثانيا: المجلات والدوريات.**
17. جباري علي، مساهمة برامج التشغيل المتخذة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية- 26(2).
18. دادن عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 مجلة الباحث، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2012.
19. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عدد6، الكويت 1997.
20. العابد سميرة، عبا زهيه، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحثين، عدد 11، الجزائر 2012.
- ثالثا: الملتقيات الوطنية والدولية.**
21. خباية عبد الله، خباية صهيب، مداخلة بعنوان "الإستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة"، ملتقى دولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر.

22. عالم عبد الله، فيشوش حمزة، إجراءات وتدابير لدعم سياسات التشغيل في الجزائر، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي جامعة المسيلة، 2011.

23. فوزي سميحة، سياسة الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، بتصرف مؤتمر حول التشغيل والبطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 13-14 جانفي 2002.

رابعا: مذكرات ورسائل جامعية.

24. بن علاق إسماعيل، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2014، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، الجزائر، 2014-2015).

25. خيارى رقية، السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر-البطالة)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية)، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2013-2014).

26. دحمانى لزمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2013.

27. دمان ذبيح محمد، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية قسم الشريعة، الجزائر، 2007-2008).

28. شلالى فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004. (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004-2005).

29. عقون سليم، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية علي معدل البطالة. (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، التسيير جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم قسم التسيير، الجزائر، (2009-2010).
30. هرقون تفاحة، سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2011.2012).
31. علواش وردة، دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، العدد 12، أكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر. **خامسا: التقارير.**

32. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول "الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001"، جوان 2002. **سادسا: القوانين والمراسيم التنفيذية.**

33. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 13 فبراير 2022.

سابعا: المواقع الإلكترونية.

34. طارق حمد، أسباب البطالة، متاح على الرابط الالكتروني:

<http://mawdoo3.com>.

35. طارق محمد، تعريف البطالة، تم الاطلاع عليه يوم 10-12-2021، على الموقع الالكتروني:

<https://mawdoo3.com>

36. غبولي زين العابدين، 9 أبريل 2020، ماذا يعني فيروس كورونا للنظام السياسي " الحراك"، المجتمع والمستقبل في الجزائر، تم الاطلاع عليه 7 ماي 2022:

<https://www.washing toninstitute.orgs>

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	شكر وتقدير
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.	
07	تمهيد:
08	المبحث الأول: مفهوم البطالة.
08	المطلب الأول: تعريف البطالة.
10	المطلب الثاني: أنواع البطالة.
12	المطلب الثالث: أسباب البطالة.
14	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة.
14	المطلب الأول: نظريات الفكر الاقتصادي التقليدي.
20	المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية الحديثة.
24	خلاصة الفصل:
الفصل الثاني: واقع ظاهرة البطالة في الجزائر منذ 2019.	
26	تمهيد:
27	المبحث الأول: البرامج المعتمدة في ظل استراتيجية التشغيل.
27	المطلب الأول: البرامج الأولية للحد من البطالة.
28	المطلب الثاني: أجهزة التشغيل المؤقت.
30	المطلب الثالث: خلق النشاط.
31	المبحث الثاني: تأثير الحراك وأزمة كورونا علي الحياة السياسية.
31	المطلب الأول: كورونا العدوان المفاجئ للنظام السياسي.
33	المطلب الثاني: حين لا تصبح الاحتجاجات الفعلية بالنزول إلى الشارع ممكنة.
35	المطلب الثالث: بروز انقسامات مجتمعية.
36	المطلب الرابع: فيروس كورونا هو الإنذار الأخير للجزائر.

42	المبحث الثالث: آثار البطالة.
42	المطلب الأول: الآثار السياسية.
43	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية.
44	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية.
46	خلاصة الفصل:
الفصل الثالث: طرق معالجة مشكلة البطالة في الجزائر	
48	تمهيد:
49	المبحث الأول: الجهود المبذولة لحل مشكلة البطالة:
49	المطلب الأول: الاتجاهات الفكرية المتوفرة لحل مشكلة البطالة.
50	المطلب الثاني: الرؤية المقترحة لحل مشكلة البطالة.
54	المبحث الثاني: الحلول والإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة مع تقييم فعالية برامج مكافحتها.
54	المطلب الأول: الحلول المتخذة لمعالجة مشكلة البطالة.
55	المطلب الثاني: الإجراءات المقترحة للتخفيف من آثار البطالة.
56	المطلب الثالث: تقييم فعالية برامج مكافحة البطالة في الجزائر.
58	خلاصة الفصل:
60-62	خاتمة وتوصيات
64-67	قائمة المصادر والمراجع
/	فهرس المحتويات
/	ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد طبيعة مفهوم البطالة، من خلال التوسع في تعريفها و إبراز أسباب انتشارها و أنواعها و كذلك عرض إطارها النظري.

كما تم التركيز في هذه الدراسة على تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر خاصة بعد 2019، حيث ناقشت واقع هذه الظاهرة الخطيرة و تحليل مختلف التدابير والبرامج و سياسات التشغيل التي سعت الحكومات المتعاقبة من انتهاجها في ظل زيادة الطلب على العمل.

كما تناولت أهم الآثار الناتجة عن تفاقم الظاهرة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن التقليل من مشكلة البطالة في الجزائر يقتضي الابتعاد عن الحلول الترقيعية و الاعتماد على سياسات رشيدة تقوم على نمط تنموي جديد يهدف الى تطوير القطاعات المنتجة للثروة و التي سوف تزيد من فرص العمل للشباب في سوق العمل الوطني و المحلي، و ذلك كل حسب تخصصه و تطلعاته العلمية و المهنية.

Abstract:

This research paper aims to determine the nature of the concept of unemployment, by expanding its definition and highlighting the reasons for its spread and its types, as well as presenting its theoretical framework.

This study also focused on analyzing the phenomenon of unemployment in Algeria, especially after 2019 , it discussed the reality of this dangerous phenomenon and analyzed the various measures, programs and employment policies that successive governments sought to pursue in light of the increased demand for work.

It also dealt with the most important effects resulting from the exacerbation of the phenomenon in Algeria, and the study concluded that reducing the problem of unemployment in Algeria requires moving away from prosthetic solutions and relying on rational policies based on a new development pattern aimed at developing wealth-producing sectors that will increase job opportunities For young people in the national and local labor market, each according to his specialization and his scientific and professional aspirations.

